الأمم المتحدة

S/PV.4357

# مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

**الجلسة ٤٣٥٧**

الاثنين، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فالديفيسو ........................ (كولومبيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ........................ السيد غاتلوف

أوكرانيا ........................ السيد كوليك

آيرلندا ........................ السيد كور

بنغلاديش ........................ السيد أحسان

تونس ........................ السيد الجراندي

جامايكا ........................ السيد وارد

سنغافورة ........................ السيدة لي

الصين ........................ السيد وانغ ينغفان

فرنسا ........................ السيد دوتريو

مالي ........................ السيد مايجا

موريشيوس ........................ السيد كونجول

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية .......... السيد إلدون

النرويج ........................ السيد سترومن

الولايات المتحدة الأمريكية ................ السيد كننغهام

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي قطر ومالي لدى الأمم المتحدة (S/2001/797)



01-51495 (A)

*0151495*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

### رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي قطر ومالي لدى الأمم المتحدة (S/2001/797)

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسرائيل وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين وبلجيكا وتركيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجنوب أفريقيا وجيبوتي والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والهند واليابان واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد القسوس (الأردن) والسيد ودود (إندونيسيا) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أحمد (باكستان) والسيد بوعلاي (البحرين) والسيد دي رويت (بلجيكا) والسيد شنغيزير (تركيا) والسيد بعلي (الجزائر) والسيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد ميتلاند (جنوب أفريقيا) والسيد علهاي (جيبوتي) والسيد عروة (السودان) والسيد الدوري (العراق) والسيد الحسن (عمان) والسيد الناصر (قطر) والسيد العتيبي (الكويت) والسيد حسمي (ماليزيا) والسيد بيبرس (مصر) والسيد لوليشكي (المغرب) والسيد الشبكشي (المملكة العربية السعودية) والسيد لي (موريتانيا) والسيد شارما (الهند) والسيد أكاساكا (اليابان) والسيد الأشطل (اليمن) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، صدرت بوصفها الوثيقة S/2001/799، ونصها كالتالي:

”أتشرف بأن أطلب، وفقا للممارسة المتبعة، أن يقوم مجلس الأمن بتوجيه الدعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن المقرر عقدها يوم الاثنين ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.“

أعتزم بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في النقاش الحالي وفقا للنظام الأساسي والممارسة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونصها كالتالي:

"بصفتي رئيسا بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أتشرف بأن أرجو دعوتي إلى الاشتراك في مناقشة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن."

لقد درج المجلس، في مناسبات سابقة، على توجيه دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في سياق النظر في أمور مطروحة على جدول أعماله. ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الأمر، أقترح أن يوجه المجلس دعوة إلى الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ من القائم بأعمال بعثة مالي الدائمة لدى الأمم المتحدة، نصها كالتالي:

"أتشرف بأن أرجو من مجلس الأمن تقديم دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أحمد حاج حسيني، نائب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، أثناء مناقشة المجلس للبند المعنون 'الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين'."

ستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت رمز S/2001/800.

وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد أحمد حاج حسيني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ من ممثلي قطر ومالي لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2001/797.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق التالية: S/2001/754 و S/2001/783 و S/2001/785 و S/2001/798، وهي رسائل مؤرخة ٣١ تموز/يوليه و ١٣ و ١٤ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ على التوالي، موجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة؛ وإلى الوثائق S/2001/768 و S/2001/770 و S/2001/775 و S/2001/780 و S/2001/787، وهي رسائل مؤرخة ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ على التوالي موجهة من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة؛ وإلى الوثيقتين S/2001/790 و S/2001/791، وهما رسالتان مؤرختان ٨ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ على التوالي، موجهتان من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المسجل على قائمتي هو المراقب الدائم لفلسطين، وأعطيه الكلمة.

**السيد القدوة** (فلسطين) (تكلم بالعربية): أبدأ بالطبع بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، والتعبير عن سعادتنا برؤيتكم في رئاسة هذا المجلس الموقر لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق. ولا يفوتني أن أشكر المندوب الدائم للصين على رئاسته الناجحة للمجلس خلال الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن اليوم بعد مرور حوالي خمسة أشهر على التصويت الذي جرى بتاريخ ٢٧ آذار/مارس الماضي على مشروع القرار الذي تقدمت به دول حركة عدم الانحياز في المجلس حول الوضع في الأرض الفلسطينية

المحتلة، والذي لم يتم اعتماده بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين لحق النقض. ومنذ ذلك الوقت، استمر الوضع في التدهور بشكل خطير إلى أن وصل إلى الوضع الحالي الذي يعرفه الأعضاء جميعا.

نحن نشعر بكل صدق بأنه لو تمكن المجلس من اتخاذ إجراءات معينة، لربما سارت الأمور بشكل مختلف، ولربما كنا الآن في وضع مختلف عما نحن عليه. في كل الأحوال يصعب تصديق، ويستحيل تبرير، حقيقة أن مجلس الأمن لم ينجح في اتخاذ أي إجراء منذ اعتماده للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، بالرغم من المحاولات العديدة التي جرت في هذا المجال، وبالرغم من تأييد عدد كبير من أعضاء المجلس لهذه المحاولات.

ويحدث هذا في الوقت الذي ينظر فيه المجلس بحماس في أمور مثل منع نشوب الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين في هذه الصراعات المسلحة. وبصراحة، يبدو لي أنه يوجد خلل أساسي يؤثر حتما على هذه الآلية الدولية المتفق عليها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التأثير على مصداقيتها وفعاليتها. وإننا ندعو أعضاء المجلس للوقوف عند هذه المسألة من حيث المبدأ، وندعوهم للتمسك بدور المجلس في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين في كل زمان وفي كل مكان.

إننا نعود الآن مرة أخرى إلى المجلس على قاعدة تمسكنا الكامل بمسؤولية المجلس، بما في ذلك بالطبع تجاه القضية الفلسطينية، وعدم قبولنا لأية محاولة لتحييد المجلس في هذا المجال. إن مثل هذه المحاولة، بغض النظر عن الطريقة التي تصاغ بها، لا يمكن إلا أن تشكل محاولة للتهرب من القانون الدولي والشرعية الدولية ومعالجة الأمور وفقا لميزان القوى الواقعي. أما السبب الملح لعودتنا مرة أخرى فهو بالطبع استمرار تدهور الوضع لدرجة في غاية الخطورة، وبسبب عدم وجود أية آلية أخرى أو جهد منظم ومستمر لإيقاف التدهور وتغيير الوضع. بل إننا نشعر بأن الفترة الماضية نتج عنها تقويض الخطة الوحيدة المطروحة، والمتمثلة في توصيات تقرير لجنة شرم الشيخ لكشف الحقائق المعروفة بلجنة ميتشل.

بناء على ذلك، لم تكن هناك أمامنا خيارات كثيرة، وكلنا أمل هذه المرة أن يتمكن المجلس من القيام بمهامه ويتمكن من اعتماد القرار اللازم بما يعطي الدفعة الإيجابية التي نحتاجها جميعا.

منذ الزيارة المشؤومة التي قام بها السيد أرييل شارون إلى الحرم القدسي الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، والرفض الجماعي لشعبنا لهذا الاعتداء على مقدساتنا، ورفضه لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، والذي اتخذ شكل الانتفاضة الثانية، بدأت الحملة الإسرائيلية العسكرية الدموية وغير المسبوقة ضد شعبنا. وخلال هذه الفترة، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل ٥٦٣ فلسطينيا. وارتفع هذا العدد في حقيقة الأمر خلال عطلة نهاية الأسبوع ليصبح ٥٧٢ فلسطينيا. بالأمس فقط، قامت قوات الاحتلال بقتل سمير أبو زايد وابنه سليمان، ٧ سنوات، وابنته علا ٣ سنوات، عندما قصفت منزلهم في رفح. وأمس أيضا، قامت قوات الاحتلال بقتل أحمد أبو عرار، ١٤ سنة. وأمس كذلك، قامت قوات الاحتلال بقتل رجل في نابلس، وقتل رجل آخر أثناء محاولته الالتفاف حول حاجز إسرائيلي للعودة إلى قريته قرب نابلس حاملا الأدوات المدرسية التي اشتراها لأولاده من المدينة. حواجز ومنع مرور ضد شعب بأكمله. وعندما يحاول أحد الالتفاف حول هذا الحاجز تقتله قوات الاحتلال الإسرائيلية. هل هناك أبشع من ذلك؟

إذن، خلال هذه الفترة، قتلت القوات الإسرائيلية ٥٧٢ فلسطينيا، عدد كبير منهم من الأطفال، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين استشهدوا بأشكال أخرى، ولكن بسبب الاحتلال، وقامت بجرح حوالي ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني، عدد كبير منهم في حالة إعاقة دائمة.

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا بتدمير واسع للمنشآت الاقتصادية وبتجريف مساحات زراعية واسعة اقتلعت خلالها آلاف الأشجار، وقامت في العديد من المرات باستخدام الأسلحة الثقيلة، بما فيها الدبابات والطائرات الهليكوبتر، وحتى الطائرات المقاتلة إف ١٦ لقصف وتدمير عدد كبير من مواقع السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية الأخرى وتدمير منازل لأفراد مدنيين. وقامت هذه القوات أيضا بفرض حصار خارجي على الأرض الفلسطينية، وفرض حصار داخلي تم بمقتضاه تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية بالكامل، مما أدى إلى منع حركة الأفراد والبضائع في هذه الأرض ومع العالم الخارجي. ثم قامت هذه القوات باغتيال وارتكاب عمليات قتل خارج القانون لأشخاص معينين بوسائل عديدة منها إطلاق صواريخ الهليكوبتر، ومنها استخدام وحدات سرية خاصة. وقامت هذه القوات أيضا بدخول المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية في العديد من المرات واقتحمت الدبابات الإسرائيلية مؤخرا مدينة فلسطينية وأعادت احتلالها مؤقتا. وتضاف إلى كل ذلك البشاعات التي ارتكبتها عصابات المستعمرين غير الشرعيين ضد شعبنا، أينما تواجد هؤلاء المستعمرون المسلحون وبغطاء وحماية من قوات الاحتلال.

لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية إذن بارتكاب العديد من الفظائع ضد شعبنا، بعضها بدون شك جرائم حرب وفقا للتعريفات الواضحة لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول وأحكام قانون المحكمة الجنائية الدولية. وبشكل عام، فقد نتج عن هذه الحملة الإسرائيلية العسكرية، وغيرها من الإجراءات الإسرائيلية، مثل احتجاز الأموال الفلسطينية، تحويل حياة شعب بأكمله إلى جحيم ووضعه عمليا في عدد من السجون الجماعية، مع كل القمع المباشر والدمار الاقتصادي وكافة أشكال المعاناة.

لقد وثقنا كل تلك الأعمال الإسرائيلية في ٦٣ رسالة أرسلناها إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام ورئيس الجمعية العامة فيما شكّل سجل الجريمة الإسرائيلية، وحتى يكون المجلس وممثلو المجتمع الدولي على اطلاع مستمر بتفاصيل ما يجري.

لم تكتف إسرائيل بكل ذلك، ومؤخرا قامت باتخاذ خطوة غير شرعية جديدة عندما اقتحمت وأغلقت بيت الشرق، المركز السياسي الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة، بالإضافة إلى ٩ مراكز لمؤسسات فلسطينية أخرى. لقد شكلت هذه الخطوة الإسرائيلية تصعيدا خطيرا ومثّلت هجوما على الكرامة الوطنية الفلسطينية وعلى الحقوق الفلسطينية في المدينة المقدسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخطوة شكّلت إلغاء بالقوة لجزء هام من الاتفاقات القائمة بين الجانبين، وانتهاكا واضحا للالتزامات الصريحة التي جاءت في رسالة وزير خارجية إسرائيل إلى وزير خارجية النرويج في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حول المؤسسات الفلسطينية في القدس.

ونستذكر في هذا المجال الإجماع الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بأن كل الإجراءات التي تتخذها إسرائيل، قوة الاحتلال، بهدف تغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي للقدس، هي إجراءات غير قانونية ولاغية وباطلة.

بعد كل هذا فإن إسرائيل، قوة الاحتلال، تتحدث عن العنف الفلسطيني وتستنكر ردود الفعل الفلسطينية المقاوِمة. إن الأصل في كل هذه المشكلة هو وجود الاحتلال

الإسرائيلي وممارسات هذا الاحتلال عبر حوالي ٣٤ عاماً، خاصة الاستعمار الاستيطاني، الذي تمثل في مصادرة الأراضي والنقل غير الشرعي للإسرائيليين إلى الأرض المحتلة، وبناء المستعمرات لهؤلاء.

ثم تأتي حقيقة أخرى هي استمرار وجود هذا الاحتلال وممارساته، حتى بعد عملية السلام ومرور أكثر من سبع سنوات على اتفاقية أوسلو. إن أية محاولة لتجاهل ما سبق أو القفز عنه، بالإضافة لكونها غير أخلاقية، لن تقود إلا إلى الفشل في إيجاد الحلول اللازمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولأزمة الشرق الأوسط.

أما استمرار التدهور الخطير الحالي فهو ناتج بالأساس عن الأعمال والإجراءات الإسرائيلية، خاصة العسكرية منها والتي أشرت لها آنفاً. إن التوتر والمجابهة لا تأتي لأن الجانب الفلسطيني يحاول اجتياح إسرائيل، ولا تأتي حتى لأن السلطة الفلسطينية تحاول مثلاً توسيع سيطرتها واستعادة الأرض الفلسطينية. إنها تأتي لأن قوات الاحتلال الإسرائيلية تمددت ضد الأماكن السكانية الفلسطينية، وشكلت حالة ضغط غير محتملة على شعبنا، وقامت بممارسة الحملة الدموية غير المسبوقة التي أشرت إليها أعلاه.

مسألة واحدة تحدث على الجانب الفلسطيني ولا نقرها، وهي التفجيرات التي تقع في إسرائيل. نحن لا نشجع ذلك، وقد أدنّا ذلك بوضوح بنفس القدر الذي أدنّا به كافة الأعمال الموجهة ضد مدنيين. ولكن حتى هذه الموجة من التفجيرات، لنتذكر حتى نفهم الأحداث بشكل صحيح، لم تبدأ إلا بعد مرور فترة طويلة على بداية الحملة الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر الماضي.

كيف يمكن إنهاء الوضع الخطير الحالي والعودة إلى طريق السلام؟ في رأينا أن معالجة الوضع على الأرض، وحتى تتم بشكل نهائي وسريع، يجب أن تتم في سياق سياسي، لأننا نعتقد أنه لا يمكن فصل الأمن أو الواقع العملي عن الرؤية السياسية والمستقبل الذي ينتظر الجانبين. أما ما نؤمن به حتماً فهو أن معالجة الوضع على الأرض لا يمكن أن تتم من خلال محاولة غير منطقية لوضع العبء على الجانب الفلسطيني كما تحاول إسرائيل وبعض الأطراف عمله.

نحن، من جانبنا، أعلنّا بشكل واضح عن قبولنا بتقرير لجنة ميتشل، ودعونا إلى التنفيذ الشامل للتوصيات الواردة في التقرير والهادفة إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وصولاً إلى استئناف عملية السلام. أما الحكومة الإسرائيلية فقد عبَّرت مراراً عن عدائها للجنة ولتقريرها. وقال السيد شارون قبل صدور التقرير إن قبول إسرائيل باللجنة كان خطأ استراتيجياً، وقالت الحكومة الإسرائيلية بعد صدور التقرير إنها لا تقبل توصية وقف الاستيطان ولا تقبل النقد الموجّه في التقرير للجيش الإسرائيلي.

أخيراً قالت الحكومة الإسرائيلية إنها تقبل التقرير. عظيم! ولكنها بالمقابل اخترعت مسألة المراحل المنفصلة للتنفيذ، ثم اخترعت مسألة أيام الهدوء السبعة التي يجب أن تسبق تنفيذ التوصيات كشرط لهذا التنفيذ. ما هذا المنطق المقلوب؟ كيف يمكن تحقيق أيام الهدوء دون التنفيذ المشترك من الجانبين للتوصيات؟ وإذا كان من الممكن تحقيق الهدوء قبل التنفيذ، لماذا نحتاج إلى هذه التوصيات أصلاً؟ باختصار، نحن نعتقد أن هذا الموقف الإسرائيلي في أحسن حالاته غير واقعي وغير عملي، ويعرقل تنفيذ التوصيات، وفي أسوأ حالاته تعبير عن رفض التقرير وطريقة لدفنه. نحن ندعو إلى التنفيذ الفوري والشامل والأمين للتوصيات التي جاءت في التقرير، وندعو جميع الأطراف، خاصة تلك التي ساهمت في صياغته، للتمسّك به والدفع بنفس الاتجاه.

أما السياق السياسي العام، وهو أمر لا يمكن تجنبه، فنحن نعلن مرة أخرى التزامنا بالاتفاق الموقّع، والتزامنا بالتفاوض على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، مع أخذ التطور الذي حدث في المناقشات السابقة بين الجانبين بعين الاعتبار، وبهدف التوصل إلى اتفاق نهائي حول كافة الأمور، بما في ذلك القدس واللاجئون والحدود. إننا ندعو الجانب الإسرائيلي لإعلان نفس الالتزام، والتخلي عن محاولة القفز عن الاتفاقات الموقعة والبحث عن حلول جزئية، بدلاً من التسوية النهائية. كما ندعو بالطبع الأطراف المعنية الأخرى لتأكيد نفس الموقف.

إن المحزن في كل ما يجري حاليا، وفي الوضع القائم الذي يهدد المنطقة بشكل عام، أنه يأتي بعد أن كانت الأطراف قد اقتربت من الحل النهائي والتوصل إلى السلام. في كل الأحوال، نحن نؤمن بأن هناك حلاً موجوداً للصراع، وهو حل واضح، وأكثر من ذلك ممكن التحقيق. ولكننا بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي لإنجاز هذا الحل، وهو ما نرجو أن يحدث.

على هذا الطريق نأمل أن ينجح المجلس هذه المرة في المساهمة في وقف النزيف وبدء طريق العودة إلى المفاوضات والسلام. فقد طرحنا أهدافاً متواضعة لتضمينها مشروع القرار، لأننا نريد للمجلس أن ينجح، وهو أمر هام للغاية لجميع الأطراف. فلنعمل سوياً من أجل ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الدائم لفلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

**السيد لانكري** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي على انتخابكم لرئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئ سلفكم، ممثل الصين الدائم الموقر، على قيادته البالغة القدرة لأعمال المجلس.

إن بلدي إسرائيل بلد يبحث عن السلام. وقد يبدو هذا القول مألوفا لكثرة التكرار، ولكن في هذه الفترة المضطربة التي تتعمق فيها الكراهية والريبة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يصبح مجرد الكلام المتداول ضرورياً لإعادة بناء لغة السلام المفقودة واستعادة روح تقبّل الآخر. أما رغبتنا في العيش في سلام وتعايش مع شركائنا وجيراننا الفلسطينيين في المنطقة فهي رغبة لا تنقضي. ولا تزال يدنا ممدودة للسلام، كما كانت طيلة عمر الدولة الإسرائيلية البالغ ٥٣ عاماً. بيد أننا نرى حاجة حيوية وعاجلة وماسة تتمثل في وضع نهاية للنكسة الراهنة فيما بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ومن هذا المنطلق قبلت إسرائيل تقرير ميتشل بكل جوانبه التعاقبية، بوصفه خريطة تبين طريق العودة إلى طاولة التفاوض، وما زلنا على التزامنا به. وحتى قبل بدء نفاذ وقف إطلاق النار الذي أوصى به تينيت، نفذت إسرائيل وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد. ومن دواعي الأسف أن هذه الإجراءات لم تقابل ببادرات مماثلة من الجانب الفلسطيني. ونتيجة لذلك قُتل ٣٦ إسرائيلياً وأصيب ٢٩٢ في أكثر من ١ ٣٠٠ هجوم منفصل منذ بدء نفاذ خطة تينيت في منتصف حزيران/يونيه.

ولهذا، تعقد جلسة اليوم، لا في ظل خلفية رسمها الفلسطينيون فحسب، بل أيضا في ظل خلفية الإرهاب الفلسطيني المتواصل، الذي تصاعد في الأسبوعين الماضيين إلى أن وصل إلى معدل أكثر من ٢٠ هجمة يوميا تسببت في قتل أو إصابة أعداد كبيرة من الإسرائيليين. ويبدو أنه رغم العمل الوحشي الذي ارتكب في القدس مؤخرا، والذي يماثل عملا وحشيا آخر ارتكب في تل أبيب في أوائل حزيران/يونيه –

ناهيك عن الهجمات بالطلقات النارية يوميا وفي كل مكان – لا يتورع الفلسطينيون عن الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الأعمال الإسرائيلية.

إن التصاعد الذي لم يسبق له مثيل للإرهاب الفلسطيني ليس في حد ذاته ظاهرة جديدة في إسرائيل. فنحن نواجه حملة محسوبة ومنظمة للإرهاب الفلسطيني طيلة أكثر من ١٠ أشهر، فأصبح القصف بالقنابل وإطلاق النار جزءا من الحياة العادية لكثير من الإسرائيليين. ولكن ما تغير – وبتأثير مفجع – كثرة الهجمات وشدتها وفظاعتها.

قبل عشرة أيام دخل أحد القائمين بالتفجيرات الانتحارية مطعما مزدحما في القدس أثناء فترة الغداء وفجر شحنة متفجرة قوية جعلت الزجاج والمقاعد والموائد وحتى الناس يطيرون في الهواء إلى الشارع. ووصفت التقارير الواردة من مكان الحادث الفوضى الرهيبة والتدمير الوحشي والمعاناة البشرية الشديدة. وعندما هدأت الأمور، كان هناك ١٥ شخصا صرعى وأكثر من ١٣٠ من المصابين، بينهم سبعة أطفال، خمسة أعضاء أسرة واحدة – أم وأب وثلاثة من أطفالهم أعمارهم ١٤ سنة و ٤ سنوات وسنتان – وسائح من البرازيل ومدرّسة أمريكية حامل.

وقبل أن يكتمل حزن إسرائيل على هذه الخسارة الطائشة، مزقت قنبلة أخرى مقهى قريبا من حيفا، المدينة الساحلية في الشمال. وهناك أيضا، دخل أحد القائمين بالتفجيرات الانتحارية مقهى مزدحما صغيرا وفجر مفرقعات قوية. وأصيب ٢١ إسرائيليا في هذا التفجير، وكان من المعجزات أن لم يُقتل أحد.

وكل من هاتين الهجمتين تماثل بشكل مخيف التفجير الانتحاري الذي ارتكب خارج ملهى ليلي في تل أبيب في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ففيما أصبح الآن نموذجا معروفا، انضم إرهابي فلسطيني إلى العديد من المدنيين في انتظار الدخول وفجر مفرقعات قضت على حياة ٢١ فتى وفتاة.

فماذا تفعل أية حكومة في مواجهة أعمال إرهابية يومية سكبت الدماء في الشوارع وحرمت مواطنيها من الشعور بالأمن؟

قبل التفجير الذي حدث في القدس، أعطت إسرائيل السلطة الفلسطينية قائمة بالإرهابيين المشتركين في التخطيط لهجمات وشيكة على إسرائيل. وتجاهلت السلطة الفلسطينية المعلومات الواردة في تلك القائمة، وفي انتهاك صارخ للاتفاقات الموقعة، لم تتخذ أي إجراء مطلقا. وكان في تلك القائمة عبد الله برغوثي، الذي دبر تفجير القدس. فلو كانت السلطة الفلسطينية وفت بواجبها في شجب الإرهاب، ولو كانت السلطة الفلسطينية جادة بشأن تنفيذ واجبها في وقف إطلاق النار وألقت القبض على عبد الله برغوثي، لأنقذنا ١٥ من الأرواح ولتحاشينا ازديادا لا يمكن قياسه في الشك والريبة بين شعبينا.

من الواضح أن الإرهاب أصبح الوسيلة التي تفضلها السلطة الفلسطينية في تناول عملية السلام. لكن القيادة الفلسطينية ستخسر الكثير باستخدام الإرهاب لتحقيق أهدافها السياسية.

يجب ألا تكون إسرائيل الدولة الوحيدة التي تصدر عنها هذه الرسالة. فالإرهاب قضية عالمية. وللعالم الحر كله مصلحة جوهرية في أن يوضح أن الإرهاب غير مقبول مطلقا وأن من يهاجمون المدنيين عن عمد لن يجنوا مطلقا أي مكسب. ويجب أن يتلقى الرئيس عرفات رسالة واضحة لا لبس فيها من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي: إن الإرهاب مرفوض.

في ضوء الحالة الأمنية، اضطرت إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات دفاعا عن مواطنيها. ولم نكن نرغب في اتخاذ تلك

الإجراءات، ولكنها كانت إجراءات فرضت علينا، وكان لا غنى عنها في نفس الوقت.

وتلتزم إسرائيل، بمقتضى جميع قواعد القانون والعرف الدولي، باتخاذ إجراءات متضافرة دفاعا عن مواطنيها. وفي هذا الصدد، يجب أن نُعامَل مثل أية دولة أخرى تواجه عدوانا مسلحا، ناهيك عن العنف المستمر الموجه بصفة خاصة ضد المدنيين الأبرياء بغية القضاء عليهم أثناء تأديتهم للمهام الاعتيادية جدا في حياقم.

إن استخدام الإنسان كقنبلة ظاهرة تثير القلق ولا تترك مجالا لرد واضح. فالأفراد الذين يضحون بحياقم بهذا الأسلوب الشنيع لن تردعهم الأساليب العادية. ولهذا يجب أن تتكيف ردودنا وتتمشى مع استئصال الإرهاب من جذوره لأنه إذا أطلق له العنان فمن المستحيل وقفه.

وفي مواجهة الأنظار الدولية الفاحصة الملقاة على إسرائيل فيما يتعلق بادعاء انتهاكها للقواعد الدولية، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى أن التفجيرات الانتحارية الفلسطينية، التي تجلب الموت والدمار، لا يمكن أن تعتبر أبدا أعمالا شرعية. فهي لا تمثل الاستخدام المعتدل للقوة ولا تتماشى مع القانون الدولي وحقوق الإنسان. إنما تشكل تحديا فريدا يتطلب ردودا تتكيف معه.

إن الواجب عن محاربة الإرهاب الفلسطيني يقع على عاتق الرئيس عرفات أكثر من أي فرد آخر. فالتزامه، المعرب عنه في رسالته إلى اسحق رابين، رئيس الوزراء الراحل، هو الذي أهّله ليكون مشاركا من أجل السلام. والأكثر من ذلك أنه لا يوجد من يحتل موقعا أفضل من الرئيس عرفات لاحتواء الإرهاب في مصدره. ولكن بدلا من أن يفعل الرئيس عرفات ذلك، كما وعد مرارا، فقد أصبح بنفسه طرفا في الإرهاب. لقد أطلق سراح الإرهابيين من السجون، واستخدام وسائط الإعلام الفلسطينية الرسمية لحضهم على الإرهاب، ورفض أن يعيد القبض عليهم، حتى عندما علم أنهم على وشك اقتراف عمليات القتل، ودعا منظمتي حماس والجهاد الإسلامي الإرهابيتين للانضمام إليه في تحالف وحدوي. وما دام الفلسطينيون مستمرين في هذه السياسة، فستواصل إسرائيل اتخاذ الخطوات التي تراها لازمة لإبعاد آلية القتل الفلسطينية عن شوارعها.

لقد انتظرنا ما يكفي - سنة تقريبا في واقع الأمر - وأتحنا للقيادة الفلسطينية جميع الفرص لكي تفي بالتزاماتها وتحتوي الإرهاب. وبعد أن قدمت لجنة ميتشل توصياتها، داعية أولا وقبل كل شيء إلى إنهاء العنف، انتظرنا. وبعد أن قضى أحد الفلسطينيين القائمين بالتفجيرات الانتحارية على حياة ٢١ فتى وفتاة في ملهى ليلي في تل أبيب، انتظرنا. وبعد أن وافق الرئيس عرفات على شروط تنيت لوقف إطلاق النار، انتظرنا. وفي كل مرة انتظرنا، انتهى الأمر بنا إلى انتظار هجمة أخرى. ولا يجوز أن يتوقع منا أن ننتظر أكثر من ذلك.

لقد كان الغرض من الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في جنين أن تحقق ما أخفق الرئيس عرفات حتى الآن في تحقيقه، أي منع العنف. وكانت ردودنا محدودة ووقعت في مدينة أصبحت ملجأ للقائمين بالتفجيرات الانتحارية. ولم تحدث خسائر نتيجة لهذا الإجراء الوقائي الذي لا شك في أنه أنقذ حياة المدنيين الأبرياء.

إن تصرفات إسرائيل تتفق لا مع الاتفاقات الموقعة بين الطرفين فحسب، بل أيضا من المبادئ الثابتة للقانون الدولي، ومع أكثرها صلة بالموضوع، أي حق الدفاع عن النفس.

وبعد المجازر المدمرة التي شهدتها شوارع القدس وتل أبيب، لا يمكن أن ننكر بعد الآن أن إسرائيل معرضة فعلا للهجوم.

وبالمثل، فإن استيلاء إسرائيل على بيت الشرق ومجمع أبو ديس ليس استيلاء وليس احتلالا، وليس عملا انتقاميا، وإنما هو عمل من أعمال الدفاع عن النفس. وما فعلناه هو مجرد سيطرة مؤقتة على أبنية كانت تستخدمها القوى الفلسطينية الرسمية لمساعدة الإرهابيين على القيام بهجماتهم القاتلة. وقد عثرت القوات الإسرائيلية على تقارير سرية وأسلحة غير قانونية في بيت الشرق مما يشكل دليلا دامغا على أن هذا الموقع كان يستخدم لأغراض سياسية وعسكرية.

وكانت إسرائيل قد وافقت على وجود مؤسسات فلسطينية في القدس لخدمة الحاجات المجتمعية لسكان المدينة من الفلسطينيين، وقد بعث وزير الخارجية شمعون بيريز رسالة بهذا الشأن إلى وزير خارجية النرويج هويست. إلا أن هذه الرسالة تشير بوضوح إلى المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية والثقافية فقط. وكان بيت الشرق، في حقيقة الأمر، يستخدم فيما هو أكثر من ذلك، كما يتبين من المعلومات السرية والأسلحة غير القانونية التي اكتشفتها القوات الإسرائيلية التي اقتحمت هذا الموقع. لذا، فإن أعمال الفلسطينيين هناك ليست محمية بموجب الشروط المحددة في رسالة وزير الخارجية شمعون بيريز.

إن شرعية تدابيرنا في أبو ديس تتفق ونفس المبدأ. فالقوى الفلسطينية المتواجدة في مجمع حاكم المنطقة في أبو ديس، بما في ذلك قوات الأمن، أو القوة ١٧، والشرطة الفلسطينية، وأجهزة المخابرات وغيرها، متورطة في تنظيم الأنشطة الإرهابية والتحريض عليها. وهي بذلك لم تمتثل لالتزاماتها بموجب الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، بما في ذلك، في جملة أمور، التعهد الأساسي للرئيس عرفات بنبذ استخدام الإرهاب والعنف، وحسم كل القضايا المعلقة عن طريق التفاوض.

وبالسيطرة على هذه المباني، المستخدمة في تنسيق الأنشطة الإرهابية، تكون إسرائيل قد تصرفت في امتثال تام لمسؤولياتها بموجب الاتفاقات الموقَّع عليها. إذ بموجب تلك الاتفاقات تعتبر اسرائيل هي المسؤولة عن حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب في المنطقتين باء وجيم. والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المرحلي لا ينص فحسب على السماح لإسرائيل، باتخاذ تدابير أمنية في هاتين المنطقتين، وإنما يلزمها بأن تفعل ذلك. وهذا التزامنا الأخلاقي، واستجابتنا تنطلق من هذا الالتزام.

وتنطبق نفس المبادئ على بيت الشرق أيضا. فبموجب الاتفاقات المبرمة، تستبعد القدس بالتحديد من الولاية القضائية الفلسطينية. وبموجب الاتفاق المرحلة، لا يمكن أن توجد مكاتب السلطة الفلسطينية إلا في المناطق الخاضعة للولاية القضائية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم ذلك، أقيمت مكاتب فلسطينية في بيت الشرق، في انتهاك للترتيبات المتفق عليها.

وفي كل من الحالتين، أي في حالة بيت الشرق، وكذلك في حالة مجمع الحاكم المحلي في أبو ديس، يتعين على القيادة الفلسطينية، وبالأخص الرئيس عرفات، مراعاة أن تحويل الإرهاب إلى أداة سياسية يستتبعه خسارة سياسية.

إن اسرائيل تعتبر مشروع القرار المعروض على المجلس وثيقة متحيزة وغير حيادية، تحاول أن تحمِّل طرفا واحدا فقط مسؤولية الأزمة الحالية. والواقع أن هذه الوثيقة تكاد لا تطالب الجانب الفلسطيني بشيء تقريبا. فهي لا تطالب بالتزام بمكافحة الإرهاب بحزم، كما أنها لا تطالب بإعادة اعتقال الإرهابيين الذين يخططون حاليا لهجمات قادمة على إسرائيل.

وحتى فيما يتعلق بالعنف نفسه، يستخدم مشروع القرار في الفقرة الأولى من المنطوق، نوعا من الصياغة المبطنة

التي تشير حصرا إلى اسرائيل ومن ثم تجعل الفلسطينيين في حل من مسؤوليتهم عن إنهاء العنف. ولم تستخدم في مشروع القرار صيغة ''يطالب الجانبين''، وإنما هناك صياغة لغوية منمقة، تخص بالذكر اسرائيل صراحة بوصفها مصدر العنف الوحيد، وتعفي الجانب الفلسطيني ضمنا من قتل ١٥٦ اسرائيليا وإصابة مئات آخرين. بالنسبة للمفاوضات، أود أن أكرر أننا على استعداد لإجرائها حالما ينتهي الإرهاب، على أساس الاتفاقات المبرمة القائمة.

وهناك ما هو أكثر من ذلك، فالأمانة المزعومة لمشروع القرار إزاء توصيات تقرير ميتشل غير حقيقية تماما. والروح السائدة في لجنة ميتشل لم تجد ما يعبر عنها في أي موضع من هذه الوثيقة فيما يتعلق بالتزامات الجانب الفلسطيني. إن الفلسطينيين الذين ما فتئوا يطالبون بتنفيذ توصيات ميتشل، يبدو أنهم نسوا بالتحديد ماهية هذه التوصيات. لذا، دعوني أذكرهم بها.

إن تقرير ميتشل يطالب، في المقام الأول، بوقف العنف دون قيد أو شرط، على أن يلي ذلك فترة تهدئة، على أن تبدأ بعد ذلك سلسلة من تدابير بناء الثقة، فالعودة إلى المفاوضات في نهاية المطاف. كما ينص التقرير على أنه

> ''ينبغي للسلطة الفلسطينية أن توضح، من خلال إجراء ملموس، للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، أن الإرهاب أمر مستهجن وغير مقبول، وعليها أن تتخذ كل التدابير لمنع العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها''.

وإنني أتساءل، أين توجد في مشروع القرار أي إشارة مماثلة إلى الالتزامات الفلسطينية المتعلقة بالإرهاب؟ كما أنني أسألكم لـمَ لا تطالب الفقرة الأولى من المنطوق الجانب الفلسطيني بإنهاء الممارسة التي لا توصف والمتمثلة في العمليات الانتحارية.

وإلى جانب ذلك، فمع أن تقرير ميتشل يطالب بسلسلة خطوات مطردة، يتجاهل مشروع القرار تماما مسألة الإجراءات المتعاقبة هذه. وحيث أن تقرير ميتشل يشير إلى نهج مباشر وجها لوجه، لا يبدو أن هناك اليوم أي مبرر لزيادة تعقيد المسائل بإخضاع التنفيذ لإشراف وتمحيص دوليين، أو من خلال فرض أي نوع من آليات الرقابة التي لم يتم التفاوض عليها أو الاتفاق بشأنها بين الطرفين. إن هذا التفسير الانتقائي لتقرير ميتشل لا ينهض بقضية السلام.

وبالمطالبة بحماية دولية، كما جاء في ديباجة مشروع القرار، تكشف القيادة الفلسطينية مرة أخرى عن ازدواجيتها في السعي إلى التنصل من تبعات تصرفاتها العدوانية العنيفة. فكيف يمكن للفلسطينيين ادعاء الحاجة إلى الحماية في حين أنهم يقتلون الإسرائيليين بالعشرات وبشكل متواتر؟

لذلك، ما فتئت اسرائيل ترفض أي وجود دولي في هذا السياق، لأن ذلك يتنافى مع كل من نص وروح المفاوضات الثنائية المباشرة وجها لوجه. والأهم، أن مثل هذا الوجود لن يجدي فتيلا في منع الهجمات الإرهابية، مثل العمليات الانتحارية الأخيرة التي وقعت في القدس وتل أبيب. ولا يمكن لوجود دولي أن يفكك مصانع المتفجرات لدى حماس والجهاد الإسلامي، ولا يمكن أن يعيق المهاجمين الانتحاريين عن القيام بهجماتهم، ولن يوقف نيران القناصة ومدافع الهاون عن استهداف المدنيين الإسرائيليين.

باختصار، لا يمكن لوجود دولي أن يعيد السلام والهدوء إلى منطقتنا؛ فهذا يتطلب تضافر جهد الرئيس عرفات، الذي لا يجوز السماح له بالتنصل من التزامه ومن واجبه. وبدلا من التواري وراء درع دولي، الأمر الذي لا بد من موافقة كل من الطرفين عليه في كل الأحوال، يجب على الفلسطينيين أن يفوا بالتزاماتهم بنبذ العنف والإرهاب.

إذا كانت ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة على مواطن ضعف الوجود الدولي، فإن سلوك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إزاء حزب الله دليل مفيد إلى حد كبير. وعندما حدثت مواجهة، بشأن السيطرة على مركبتين استخدمتا في اختطاف ثلاثة من الجنود الإسرائيليين في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - وهي قوة مدربة ومسلحة على نحو جيد تمثل الشرعية الدولية - ومجموعة صغيرة من إرهابيي حزب الله، استسلمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمطالب حزب الله. وطبقا لتقرير أصدرته الأمم المتحدة مؤخرا أعده فريق لتقصي الحقائق تحت رئاسة جوزيف كونر، أعرب كبار المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام عن قلقهم البالغ إزاء هذه الحقيقة. ولذلك ماذا يتعين علينا أن نفترضه كرد فعل لفريق من المراقبين في الأراضي - أو أي آلية دولية أخرى - لمواجهة محتملة أو لتحرش يومي من جانب حماس والجهاد الإسلامي والتنظيم؟

لقد أُسندت كل المطالبات بوجود دولي على أساس موافقة الجانبين كليهما المتبادلة. وإسرائيل، من جانبها، لا تقبل وجودا كهذا. لأنه غير فعال ويفرض سابقة خطيرة لأنه يعفي طرفا مسؤولا من التزاماته الدولية والثنائية. إن الطريقة الوحيدة لكسر حلقة العنف هي إقناع الرئيس عرفات بالامتثال لقواعد السلوك المقبولة وتطهير الأراضي الخاضعة لولايته من هذا البلاء القبيح.

ونرى، من أجل هذه الأسباب أن مشروع القرار الحالي غير مقبول تماما، ونرفضه رفضا باتا.

وفي ظل الدمار والتأثير المؤلم المترتب على العنف الذي يجتاح المنطقة منذ ١١ شهرا، فقدنا، فيما يبدو، قدرتنا على التكلم بلغة السلام. ولا تزال إسرائيل تتذكر الموقف الأخلاقي والسياسي الشجاع الذي وقفه المرحوم الرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر، الذي افتتح بإعلانه ”لا حرب بعد الآن“ طريقا عاطفيا وسياسيا أدى إلى فتح تاريخي شكّل معاهدة إسرائيل للسلام بين إسرائيل مع مصر.

لقد قرأنا التزام الرئيس عرفات بالتخلي عن الإرهاب والعنف، ولفترة من الزمن رأينا فيه صورة صانع جديد للسلام. ولكن تحالفه الإرهابي في الوقت الحاضر، وثقافة الكراهية والاستثناء النافذة في المجتمع الفلسطيني، وحملة التحريض ضد إسرائيل والشعب اليهودي ووصفهما بالشيطنة التي تملأ ما يبثه التلفزيون الفلسطيني وتنشره الصحف الفلسطينية تضر ليس فحسب بالشعب الفلسطيني وبإرادته في العيش في سلام، بل تقوض أيضا إيمان شعب إسرائيل في قدرتنا على جعل الحرب والمواجهة من مخلفات الماضي.

ولا بد أن نعود إلى لغة السلام المفقودة. ويتعين أن تنفذ توصيات لجنة ميتشل تنفيذا تاما دون إبطاء، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء وقف العنف على الفور وبصورة تامة. وليس هناك أي شيء يتعين علينا أن نناقشه أو نتفاوض بشأنه. إنها ضرورة بسيطة ومباشرة تقتضي إجراء متضافرا، وليس إعلانات خرقاء فارغة.

أدعو شركاءنا الفلسطينيين إلى الانضمام إلينا لتطبيق - لا لإعلان، بل لتطبيق - وقف إطلاق نار حقيقي أصيل. فلنضع أسلحتنا جانبا ونعود مرة أخرى إلى عملية بناء مستقبل يقوم على الاحترام والتعايش والتعاون والسلام.

**السيد مايجا** (مالي) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بياني بالإعراب عن الشكر لكم، السيد الرئيس، لاستجابتكم على الفور لطلب وفدي، باسم الدول الأعضاء في المجموعة الإسلامية الأعضاء في الأمم المتحدة، بعقد اجتماع عاجل

لمجلس الأمن لبحث الحالة الخطيرة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وأعرب أيضا عن الشكر للسفير ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين، على بيانه. لقد كان البيان الذي أدلى به اليوم استكمالا مفيدا للغاية ونحن نناقش قضية فلسطين. وأتقدم أيضا بتعازي وفدي المخلصة لأسر الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا في ميدان الشرف وأعرب عن الأمل في الشفاء العاجل لآلاف الجرحى.

لقد شهدت الحالة العامة في الأراضي المحتلة منذ أن نظرنا في القضية في آذار/ مارس ٢٠٠٠ تدهورا شديدا مع زيادة تصاعد العنف، واستخدام إسرائيل للقوة بصورة مفرطة وعلى نحو مستمر، وقيامها بما يسمى الاغتيالات المستهدفة لشخصيات سياسية فلسطينية، انتهاكا للقانون الدولي، واللجوء إلى استخدام الطائرات المقاتلة ضد المدن الفلسطينية، وإغلاق الأراضي بصورة دائمة والانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان وقيام السلطات الإسرائيلية اليوم باحتلال بيت الشرق وثماني مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية، فضلا عن اقتحام قوات مسلحة لمدينة جنين، الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

هذه الصورة المظلمة تبين بوضوح معاناة الشعب الفلسطيني بلا نهاية. وتدل هذه الأعمال الاستفزازية التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية على العودة إلى الأحداث المثيرة للقلق في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من حيث أنها تسعى ليس فحسب إلى حرمان مدينة القدس المقدسة من التمتع بمركزها القانوني الفريد، الذي سلمت به إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بل إنها تشكل أيضا انتهاكا صارخا للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. من أجل هذا من الضروري أن نلتزم جميعا، لا سيما في مجلس الأمن بوضع حد لهذه الأعمال وتصحيح الأمور وتجنب النتائج المؤسفة التي تضر بالسلام والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط.

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتمد المجلس القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي شجب فيه استخدام إسرائيل، السلطة المحتلة، للقوة بصورة مفرطة، وطالب إسرائيل بتنفيذ التزاماتها بما يتفق مع اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ونحن اليوم مجبرون على التسليم بأن إسرائيل ما زالت، بعد انقضاء ١٠ أشهر تقريبا بعد اعتماد ذلك القرار، تواصل اللجوء إلى القوة، حسبما نرى في الغارات التي شنتها على المدن الفلسطينية في ١٨ أيار/مايو، وعمليات الاقتحام بالدبابات في الأراضي الخاضعة للحكم الذاتي، وتكثيف حملة الاغتيالات المستهدفة الكريهة.

وإزاء هذه الحالة، تشجب مالي بقوة - فضلا عن فلسطين ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبقية المجتمع الدولي - استخدام إسرائيل القوة بصورة مفرطة ردا على احتجاجات المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وتشجب مالي أيضا تدابير إغلاق الأراضي، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص ونقل السلع ورفض دفع عائدات الجمارك إلى السلطة الفلسطينية، فضلا عن كل تدابير العقاب الجماعي الأخرى. لقد خلفت تلك التدابير آثارا خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني وفي حياة السكان اليومية، وحوّلت الحياة في الأراضي إلى كفاح دائب من أجل البقاء.

ولا يزال وفدي مقتنعا بأن الحالة ما كانت تتدهور إلى هذا الحد، لو أن المجلس اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ثم في آذار/مارس ٢٠٠١ إجراء مساندا لمشاريع القرارات التي قدمتها الاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى التي عقدتها دول عدم الانحياز، والتي طالبت بمجرد نشر

مراقبين تابعين للأمم المتحدة في الميدان بغية حماية المدنيين الفلسطينيين من العنف والجرائم التي ترتكبها السلطة المحتلة، إسرائيل.

إن الأحداث في سائر أنحاء الأراضي تدل بوضوح على أن نشر مراقبين لا يزال يمثل القضية الموضوعية. ويشكل نشر المراقبين مساهمة إيجابية من مجلس الأمن في عملية السلام ويهيئ مناخا مواتيا لاستئناف الحوار والتفاوض. والأفضل من ذلك، أن قضية المراقبين تلائم بوضوح المناقشة الجارية حاليا في المجلس بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، فضلا عن موضوع الوقاية من الصراعات. وليس بمستطاع المجلس أن يعتمد معايير مختلفة وسلوكا مختلفا إزاء حالة المدنيين الفلسطينيين، لأن ذلك من شأنه أن يلحق الضرر بمصداقية المجلس ويثبت الاتهامات بأنه يتبع سياسة قبيحة إلى حد كبير هي سياسة المعايير المزدوجة كلما تعلق الأمر بإسرائيل. إن التقاعس من جانب المجلس سيزيد من التوتر ويؤدي إلى تردي الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، إن الإفلات من العقاب الذي يبدو أن السلطات الإسرائيلية تتمتع به، يشجع بشكل أكبر على تصاعد العنف.

في الختام، أود أن أؤكد أن وفدي يأمل أن تؤدي جلسة اليوم إلى اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق واتخاذ إجراءات عاجلة تعبر عن مسؤولية المجلس الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والواقع أن المجلس مدين لنفسه بأن يؤدي دوره ويتحمل عبء مسؤولياته، وذلك بممارسة مختلف أنواع الضغوط على إسرائيل كي تضع حدا لسياسة الرعب ضد الفلسطينيين وتبطل الإجراءات الخطيرة وغير الشرعية التي اتخذتها ضد بيت الشرق وغيره من المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد مجددا دعم وفدي لمبادرة مصر والأردن السلمية ولتوصيات لجنة ميتشل لتقصي الحقائق. وإذا تم تنفيذ هذه الإجراءات المختلفة من قبل الأطراف فإنها ستساعدها على الخروج من هذا المأزق وتضع حدا للعنف.

**السيد وارد** (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): بقدر كبير من خيبة الأمل ندرك أن الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة تجعل من الضروري قيام مجلس الأمن بعقد هذه الجلسة. لقد شعر وفدي بالتشجيع من التطورات في العملية السلمية في الشرق الأوسط التي بدت إيجابية، والتي لوحت منذ عام فقط ببارقة أمل في أن الطرفين بدآ أخيرا في الاقتراب من تفاهم مشترك، وهو أمر ضروري للتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم. وبدا أن الطرفين مستعدان لاتخاذ خطوات جريئة وضرورية لردم الهوة التي تفصل بينهما. وبدا الطرفان مستعدين لإبداء الإرادة السياسية لإنهاء الصراع والوصول إلى خاتمة دائمة وعادلة.

غير أن ما حدث منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أثبت أنه يفوق في مأساويته حدود تصور أي فرد. فخلال الـ ١٠ أشهر، منذ اندلاع العنف الحالي، لاقى أكثر من ٧٥٠ شخصا من الفلسطينيين والإسرائيليين حتفهم. وإن الحلول التوفيقية، التي تحققت بشق الأنفس عبر سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة، قد تبخرت، وانعكست المكاسب التي تم تحقيقها بتدابير بناء الثقة، ووصلت العلاقات بين الطرفين إلى أسوأ مستوى منذ عقود.

ولم يمتثل الطرفان لدعوة المجلس في القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، من أجل وقف فوري للعنف ومن أجل اتخاذ خطوات ضرورية لضمان وضع حد لدوامة العنف. وقد التزم المجلس بالدعم الكامل لدور الأمين العام في تيسير عملية

السلام، ويحث وفدي الأمين العام على تقصي كل سبيل ممكن من أجل السلام.

لقد أيَّد وفدي عقد هذه الجلسة اليوم، ليس لأننا من السذاجة بحيث نتصور أنه بعد إلقاء سلسلة من الخطابات تستمر طوال اليوم سيتحفز الطرفان لإنقاذ عملية السلام، بل لأننا نعتقد بأن من الأهمية بشكل حاسم أن يواصل مجلس الأمن مدّ يد المساعدة وتأييد العملية السلمية. وإن أمكننا أن نعود بالطرفين من حافة الهاوية ونلوح لهم بالأمل بأن العملية السلمية لم تمت، فإننا نكون قد حققنا تقدما ملحوظا. وتقتضي مسؤولية مجلس الأمن - بل ومن واجبنا - الالتزام بهذه المسألة، ولا يتوقع المجتمع الدولي منا أقل من ذلك.

والذين يعتقدون بأن مجلس الأمن لا دور له في علاج هذه المسألة إنما هم مخطئون، مثلما كانوا مخطئين خلال الأشهر الماضية. ولا يمكننا أن نقف موقف المتفرج على التجاهل الكامل للحياة الإنسانية والممتلكات وكأنه أصبح أمرا مألوفا.

يؤكد وفد بلادي أن أحكام اتفاق شرم الشيخ وتوصيات لجنة ميتشل ما زالت أفضل أساس لدفع عملية السلام إلى الأمام. ونؤكد في هذا الصدد على وجوب اتخاذ خطوات فورية من قِبل الطرفين لتنفيذ التزاماتهما بمقتضى الاتفاق. وعلى وجه التحديد، ينبغي للطرفين اتخاذ الخطوات الأربع الأساسية التالية. أولا، عليهما أن يضعا حدا لا لبس فيه لجميع أشكال العنف. وعليهما اتخاذ تدابير فورية وملموسة لإنهاء المجابهة الحالية والمحافظة على الهدوء ومنع تكرار حوادث العنف. ومن أجل تحقيق ذلك، على الطرفين اتخاذ الخطوات الضرورية للعودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة الحالية، بما في ذلك استعادة القانون والنظام، وإعادة نشر القوات العسكرية، وإزالة نقاط الاحتكاك، وتعزيز التعاون الأمني وإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانيا، ينبغي للطرفين أن يستأنفا تدابير بناء الثقة، وينبغي للطرفين استئناف جهودهما لتحديد وإدانة وتثبيط التحريض على العنف بجميع أشكاله. وعلى الطرفين أن يتخذا إجراءات ملموسة تبين أن الإرهاب بجميع أشكاله والقتل خارج نطاق القضاء هما أمران مرفوضان.

ثالثا، يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تُجمِّد كل أنشطة الاستيطان، وعلى الطرفين أن يتعهدا بالحفاظ على الأماكن المقدسة وفقا للتقاليد اليهودية والإسلامية والمسيحية وبحمايتها. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تلغي أيضا الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا ضد بيت الشرق وغيره من المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة وحولها. رابعا، على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يستأنفوا المفاوضات على أساس الاتفاقات المبرمة قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وجامايكا من جانبها، تؤكد دعمها اللامحدود للجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي آذار/مارس من هذا العام، أيدت جامايكا إرسال فريق مراقبة إلى الأراضي الفلسطينية، وهو موقف لم يحظ بالتأييد اللازم من أعضاء المجلس. وما زلنا نعتقد بأن نشر هذه القوة يمكن أن يشكل رادعا لاستمرار العنف وأن يصبح تدبيرا من تدابير بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي أن نسأل أنفسنا عن عدد الأرواح التي كان يمكن إنقاذها، وما هي المرحلة التي كان يمكن تحقيقها في العملية السلمية لو أننا تحلينا بالإرادة السياسية ووافقنا على إرسال مراقبين إلى الميدان قبل بضعة أشهر.

ونلحظ أن مسألة المراقبة حظيت منذئذ بدعم من منظمات إقليمية ومتعددة الأطراف مهمة خلصت إلى أن المراقبة من قبل طرف ثالث في ظل الظروف الحالية ينبغي أن يحظى بقبول الطرفين بما أنه سيخدم مصالحهما في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل.

إن إنشاء آلية لمساعدة الطرفين في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة ميتشل سيؤدي إلى خلق وضع أكثر استقرارا على الأرض. ونأمل أن يجد الإسرائيليون والفلسطينيون هذه الاقتراحات مقبولة في السعي من أجل السلام. وعلى مجلس الأمن أن يمنح تأييده الكامل لهذه الجهود.

بالرغم من الإشارات المتكررة إلى مشروع قرار فإنه، على حد علم وفدي الأكيد، لا يوجد أي مشروع أو أية وثيقة نهائية قيد نظر مجلس الأمن الآن. ومع ذلك يحدو وفدي الأمل أن يتمكن المجلس، عندما يكون مستعدا لاتخاذ إجراء، وهو ما ينبغي أن يفعله، من العمل باتحاد وبتوافق في الآراء لإعطاء دفعة لقضية السلام في الشرق الأوسط.

وستكون القرارات المتخذة في مجلس الأمن عقب هذه الجلسة اختبارا حاسما لعزم المجلس على مساعدة عملية السلام في الشرق الأوسط. وما إذا كنا سنختار اتخاذ إجراء ملموس أم سنختار مجرد التكلم فهذا ما سيؤثر في النهاية على الطريقة التي سيحكم بها مؤرخو المستقبل على إسهامنا - إسهام مجلس الأمن والمجتمع الدولي - في حل الصراع في الشرق الأوسط. فهل يمكن لمجلس الأمن أن يعمل بروح المسؤولية.

**السيد كننغهام** (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يعتري الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط. إننا نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر مدريد في تشرين الأول/اكتوبر في ظل أخطر مواجهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ عقد. لقد بُلي الفلسطينيون والإسرائيليون بعام تقريبا من العنف والتمزق. وأصابت معاناة شديدة كلا الجانبين. وأحزنتنا بشدة الخسارة الفادحة في الأرواح، بما في ذلك الأطفال. لقد أوقع هذا العنف خسائر هائلة وقوض بشدة شراكة العمل التي بدأت بتوقيع إعلان مبادئ أوسلو.

الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي - بما في ذلك الراعية الأخرى الشريكة، روسيا، وأميننا العام - نعمل جاهدين على إنهاء العنف واستعادة قدر ما من الثقة بين الطرفين. وبسبب خطورة الأحداث على أرض الواقع بالتحديد تراودنا الشكوك حول ملاءمة وفعالية أي عمل يتم هنا في نيويورك. المطلوب الآن ليس البلاغة، وليس النقاش الذي يستقطب حالة متفجرة بالفعل، وليس المطلوب بالتأكيد الاجتهاد لإدانة جانب واحد باتهامات غير متوازنة أو لفرض أفكار غير قابلة للتطبيق لن تغير من الحقيقة على أرض الواقع. ليس هذا هو السبيل الذي يمكن المجلس من الوفاء بواجباته. ولا يجوز إقحام المجلس في جهد يجعل السلام الدائم أكثر صعوبة.

إن ما يجب أن يوجه العمل والنقاش، بدلا من ذلك، هو ما يمكن فعله عمليا، أي العمل مع كلا الجانبين على إنهاء العنف وتحويل المناخ بطريقة تسمح باستئناف العملية السياسية والعودة إلى المفاوضات. وما فتئت الولايات المتحدة وآخرون هنا يعملون بشكل مكثف على تحقيق هذا الهدف. ونتعهد بالاستمرار في جهودنا.

لا شك أن إنهاء الرعب والعنف يكتسي أهمية حاسمة. ومن الحتمي أن يُبذل كل ما بالإمكان لإجهاض الرعب واعتقال المسؤولين عن الإرهاب ومحاكمتهم وإنهاء التحريض الذي يخلف المناخ لأعمالهم. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر أو عذر لهذه الأعمال. لقد قتلت هذه الاعتداءات

المروعة وجرحت إسرائيليين بشكل عشوائي وأزهقت أيضا أرواحا أمريكية.

لا بد أن تتحرك السلطة الفلسطينية وتوضح بشكل لا لبس فيه، بأعمال تقوم بها هي بنفسها، بأنها لن تتسامح تجاه هذه الأنشطة. فبدون ذلك لن يحدث سوى المزيد من التدهور في الوضع.

وفي الوقت ذاته ينبغي لإسرائيل أيضا أن تتجنب الأعمال التي قد تصعد الحالة، وأن تتخذ خطوات على أرض الواقع ذات طابع اقتصادي وأمني معا، تخفف من الضغط الواقع على الفلسطينيين وتغير واقع حياتهم اليومية.

لا توجد عصا سحرية لتحقيق هذه الأهداف، كما لا يوجد بيان أو قرار أو عمل من المجلس يمكن أن يعالج هذه الحالة المأساوية. ولكن يوجد طريق إلى الأمام، وهو ما صدقت عليه الولايات المتحدة وآخرون في هذه القاعة. إن توصيات لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، التي يقودها السناتور السابق ميتشل وساسة آخرون موقرون من تركيا والنرويج والاتحاد الأوروبي، تقدم نهجا واقعيا وعمليا وشاملا للتعامل مع هذه الأزمة. ولقد لاقت هذه التوصيات قبول الطرفين نفسهما، وتوفر لهما خريطة تبين الطريق المؤدي إلى إنهاء العنف وإعادة بناء الثقة وتغيير دينامية الأحزان والعنف، بحيث يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من استئناف العملية السياسية مرة أخرى.

وتدعو توصيات لجنة تقصي الحقائق أولا على نحو ملائم إلى إنهاء غير مشروط للعنف. وفي الحقيقة لا يمكن أن يكون هناك تقدم، ناهيكم عن المفاوضات المعقولة، بدون ذلك. ولقد بادرت الولايات المتحدة بالعمل مع الطرفين على وضع خطة عمل أمنية لتنفيذ وقف إطلاق النار. وفي الوقت ذاته يختتم التقرير بدعوة للعودة إلى المفاوضات. إذ ستسمح هذه المفاوضات للطرفين بمعالجة القضايا الأساسية التي تغذي صراعهما وبالعودة إلى الطريق نحو السلام. وما زالت الولايات المتحدة تؤمن بأن أسس هذه المفاوضات هي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والمبادئ التي جسدها مؤتمر مدريد.

وبعبارة موجزة، ومؤسفة أيضا، لا توجد حلول سريعة أو سهلة لهذا الصراع المرير. ولا توجد طرق مختصرة في هذا المجلس أو في أي مكان آخر. السلام لا يمكن فرضه بل لا بد من السعي لتحقيقه. ومهما كانت صعوبة تنفيذ توصيات ميتشل فستظل السبيل الوحيد الصالح للتحرك إلى الأمام. ونحن نطالب المجتمعين هنا اليوم بدعم الجهود المستمرة حاليا نحو تحقيق ذلك الهدف.

**السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يتابع الاتحاد الروسي بقلق بالغ الصراع الحاد بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي المستمر الآن منذ عام تقريبا دون أي تراجع في حدته. ولقد شهد المجتمع الدولي كل يوم تقريبا مشاهد أعمال إرهابية مروعة تتبعها أعمال انتقام مفعمة بالمشاعر العاطفية. ونتيجة لذلك أصبحت الأراضي الفلسطينية والشرق الأوسط برمته منطقة غير مستقرة بشكل متزايد. وللأسف يجب أن نعترف بأن حوار السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين أصيب بانتكاسة كبرى وأن التقدم المحرز من خلال جهود مكثفة بدرجة هائلة تبدد كله.

ومنذ اندلاع الصراع وروسيا تبذل، بوصفها راعية شريكة في عملية السلام في الشرق الأوسط، قصارى جهودها الحثيثة لوضع حد للعنف وتهدئة الحالة بأسرع وقت ممكن والعودة إلى السعي إلى تسوية شاملة للمنطقة. وظلت هذه القضية محل اهتمام شديد لرئيس روسيا ووزير خارجيتها، الذي يواصل عقد الاتصالات مع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، ومع الأمين العام، ومع زملائه وزراء الخارجية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي

وفي البلدان العربية. والممثل الخاص لوزير الخارجية الروسي يكاد يكون متواجدا بصورة دائمة في الشرق الأوسط، التي يعمل فيها مع وسطاء دوليين آخرين بشكل يومي مع الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي هذا الصدد نعتقد أن الجهود الحالية يجب أن تتركز قبل كل شيء على البدء بسرعة في تنفيذ الاتفاقات التي أبرمها الجانبان بالفعل. ولا بد من استخدام التوصيات الواردة في تقرير لجنة ميتشل كقاعدة للانطلاق نحو التسوية. ويتميز التقرير بأنه يحظى بموافقة كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن خطة ميتشل هي أيضا ملائمة بشكل خاص من حيث أنها تغطي جميع العناصر الرئيسية في عملية للتطبيع في المستقبل، وأنها ترسم خريطة يمكن الاسترشاد بها في الانتقال من وقف لإطلاق النار وإنهاء العنف إلى تدابير لبناء الثقة واستئناف الحوار السياسي. ولا يمكننا أن نسمح لمنطق المواجهة المحتومة بأن يتأصل في المنطقة. إننا نرى أن الأولوية القصوى اليوم هي إنهاء المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ثمة مسؤولية خاصة تقع على كاهل قادة كلا الجانبين، الذين يجب أن يبدأوا حوارا مباشرا لاتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف حدة التوتر وإنهاء كل أشكال العنف والإثارة، واتخاذ تدابير لتطبيع الحالة، واستئناف عملية التفاوض. ويجب على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية أن تظهرا الإرادة السياسية، وأن تتخليا عن تركة الماضي القاسية، ويجب عليهما أن تتخذا قرارات شجاعة لصالح السلام. ونأمل أن يتوفر هذا التفاهم على كلا جانبي الصراع. وهذا يجلب إلى الذاكرة العبارة القائلة بأن التاريخ يكافئ على الشجاعة السياسية.

قيادة السلطة الفلسطينية يجب أن تتخذ خطوات حاسمة لإنهاء الأنشطة المتطرفة ومنع أعمال الإرهاب والعنف. والإسرائيليون يجب أن يمتنعوا عن أساليب القمع مثل قصف الأهداف الفلسطينية، وإرسال القوات إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الكاملة للإدارة الفلسطينية، وممارسة الانتقام خارج المحاكمة القضائية، والاستيلاء على المؤسسات الفلسطينية الرسمية. وأية معالجة للحالة سيساعدها الاستئناف العاجل للتعاون في مجال الأمن، مع ما يلي ذلك من استئناف الحوار السياسي استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادئ مؤتمر مدريد.

الاتحاد الروسي، كونه أحد راعيي عملية السلام، سيواصل الحفاظ على اتصالات مكثفة مع القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية والأطراف الأخرى المعنية، بهدف وقف التصعيد الخطير في الشرق الأوسط.

**السيد وانغ ينغفان** (الصين) (تكلم بالصينية): لقد حدث تصعيد مؤخرا في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. والتفجيرات الانتحارية التي وقعت مؤخرا في إسرائيل أسفرت عن إصابات مدنية كثيرة. إلا أن الجانب الإسرائيلي لجأ المرة تلو المرة إلى الاستخدام المفرط للسلاح، وأغلق بيت الشرق بالقوة، الذي يقع فيه مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية. بل إنه أرسل قوات لاحتلال مدينة جنين الفلسطينية، الخاضعة للحكم الذاتي في الضفة الغربية لنهر الأردن، الأمر الذي تسبب في زيادة تدهور الحالة.

هذه التطورات الأخيرة أثارت قلقا عميقا في المجتمع الدولي. ونحن نؤيد مجلس الأمن في عقد هذه المناقشة العامة اليوم. إن الأمم المتحدة ينبغي أن تبذل جهودا نشطة لإنهاء سفك الدماء في الصراع بين إسرائيل وفلسطين وتخفيف حدة التوتر في المنطقة بأسرع وقت ممكن. والوفد الصيني يدين كل أنشطة العنف التي تؤدي إلى تصعيد الصراع وإلى إصابة المدنيين. ونحن نناشد الطرفين بقوة أن يمارسا ضبط النفس وأن يوقفا كل أشكال العنف. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة بيت الشرق وسائر المباني الفلسطينية

المحتلة الأخرى إلى الجانب الفلسطيني فورا. والجانبان، بمساعدة من المجتمع الدولي، ينبغي أن ينفذا، بأسرع وقت ممكن، توصيات تقرير ميتشل ذات الصلة ويهيئا الظروف المواتية لاستئناف محادثات السلام.

في السنوات الأخيرة، أجرى مجلس الأمن مناقشات واتخذ قرارات وأصدر بيانات رئاسية بشأن مسائل مثل منع نشوب الصراعات المسلحة وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في تصاعد الآن. والمجتمع الدولي علق كبير آماله على الأمم المتحدة. ونحن نأمل أن يتمكن أعضاء المجلس من بذل جهد نشط عملي بناء، بنفس روح القرارات والبيانات الرئاسية التي صدرت، لإجراء مشاورات جادة بشأن الحالة الخطيرة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني العنيف، وأن يعتمد أيضا التدابير الضرورية التي ينبغي تنفيذها فورا.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يطرحوا خلافاتهم جانبا ويعملوا على تحقيق توافق آراء بأسرع وقت ممكن لإرسال رسالة قوية إلى كلا جانبي الصراع وإلى المجتمع الدولي كله بأن العنف يجب أن يوقف والتوترات يجب أن تخف. لقد سبق أن عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن مسألة إرسال مراقبين دوليين إلى المنطقة. واجتذبت الفكرة المزيد من الاهتمام والتأييد من المجتمع الدولي. ونأمل أن يستجيب الجانب الإسرائيلي لنداءات ومشورة المجتمع الدولي، وأن ينظر في هذه التوصية بجدية.

إننا إذ نواجه الحالة الخطيرة التي يتفاقم فيها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، نعتقد أن الجهود التي يبذلها طرف ثالث، لا سيما الأطراف ذات النفوذ على كلا طرفي الصراع، حيوية لجعل الجانبين يخففان من حدة الصراع، ويوقفان العنف ويعودان إلى مائدة التفاوض. وهذا أمر واضح بالنسبة لأي مراقب خارجي. ونعتقد أيضا بأن مجلس الأمن، باعتباره جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، من الصحيح والطبيعي أن يولي اهتماما وثيقا للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. كما نساند الأمين العام في مواصلة الاضطلاع بدور نشط في هذه المسألة.

أخيرا، أود أن أشكر الزملاء على الكلمات الرقيقة التي وجهوها إلى الصين بشأن رئاستها في الشهر الماضي.

**السيد إلدون** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أضم صوت وفدي إلى البيان الذي سيدلي به، ممثل بلجيكا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، في وقت لاحق من هذه المناقشة.

إن المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ بشأن العنف المستمر في إسرائيل والأراضي المحتلة ووقف التقدم في مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية.

إن المشكلة الجوهرية تتسم بفقد الثقة التي كانت قائمة بين الطرفين من قبل. ولقد سمعنا هذا منهما صباح اليوم. الإسرائيليون يشكون في أن السلطة الفلسطينية شريك حقيقي من أجل السلام. وبالمثل يشك الفلسطينيون في كون إسرائيل راغبة في التحرك قدما نحو المفاوضات التي لا تزال تمثل فرصة حقيقية للوفاء بتطلعاتهم المشروعة.

وفي هذه الظروف، يجب على المجلس أن يظهر وحدته ويشجع الطرفين على التركيز على التزاماتهما الواضحة للتحرك بالعملية إلى الأمام. ومناقشتنا اليوم ينبغي ألا تقسم المجلس. بل على العكس من ذلك، مسؤوليتنا اليوم هي إرسال رسالة واضحة تماما إلى الطرفين بالتزامنا المشترك بتأييد الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل عادل دائم في المنطقة. وتلك الرسالة يجب أن تؤكد أيضا إدانتنا التامة للتطرف والعنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. لأن

طريـق الحـوار وحـده هـو الـذي يمكـن للإسـرائيليين والفلسطينيين أن يحققوا من خلاله الأمن والسلام.

والأولوية الأولى لكـل الأطـراف المعنيـة يجـب أن تكون، كما قال آخرون، تنفيذ توصيات لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق ''لجنة ميتشل''، دون مزيد من التأخير. إن هـذه الطائفـة المتكاملـة مـن المقترحـات توفـر خريطـة تبـين الطريق، خريطة أيدها المجتمع الـدولي وقبلـها الطرفـان، تهتدي بها إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الخروج من هـذه الأزمـة، عـن طريق وقف إطلاق النـار وتدابير بنـاء الثقـة الـواردة في تقرير اللجنـة، إلى العـودة إلى المفاوضـات. وتلـك المفاوضـات ينبغي أن تستهدف، كما كان الحال في الماضي، تسوية دائمة قائمة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما قـرارا مجلـس الأمـن الـدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ ''الأرض مقابل السلام''.

إننا ندعو الطرفين إلى اتخاذ إجراء فوري لمنع تصعيد الأزمة الراهنة. وبوسعهما أن يحققا هـذا بالوفـاء بالالتزامـات الـتي قبلاهـا عندمـا قبـلا تقريـر لجنـة ميتشـل. ويجـب علـى الطرفين أن يعالجا مسألة التحريض على العنـف. ويجب على الطرفين أن يقدما الذين يرتكبون أعمال العنف إلى العدالة.

تكلمـت فيمـا سـبق عمـا يسـاورنا مـن القلـق إزاء استمرار العنـف في الشرق الأوسـط. وتدين المملكـة المتحـدة تمامـاً جميع أعمـال الإرهـاب، بمـا فيـها التفجـيرات الانتحاريـة ضـد المدنيـين الإسـرائيليين. فـلا عـذر لاسـتهداف المدنيـين الساعين في أداء أعمالهم العادية في شوارع المدن الإسرائيلية. هذه الإجراءات كريهة ولا طائل من ورائها في نهاية المطاف. ويجب أن تبذل السلطة الفلسطينية كـامل جـهدها للحـد مـن العنف. وينبغي أن يشمل ذلك مواصلة بذل الجـهود وزيادتها لاتقاء التفجيرات من جانب المتطرفين وتقديم المسؤولين عنـها إلى العدالة.

وعلى إسرائيل أيضاً التزامات لم تـفِ بهـا. ونـدعـو حكومـة إسـرائيل إلى إظـهار أقصـى درجـات ضبـط النفـس في استعمالها للقوة. وندعو إلى رفع عمليـات الإغـلاق الـتي تشـل الاقتصـاد الفلسـطيني وتمنـع الفلسـطينيين في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة والقـدس الشـرقية مـن الأخـذ بأسـباب حيـاتهم اليومية، ومن العمل، ومن تلقي التعليم. فهذه القيـود لا تحقـق سوى الاستياء والغضب، الأمر الذي لـن يساعد على تحقيـق تسوية. وندعو إسرائيل إلى تحويل جميـع الإيـرادات الـتي تديـن بهـا للسـلطة الفلسـطينية، وتجميـد كافـة أنشـطة الاسـتيطان، والوفاء بباقي التزاماتها بموجب اتفاق ميتشل دون إبطاء. كما أننـا دعونـا مـراراً إلى وقـف السياسـة الإسـرائيلية المتمثلـة في اغتيـال المقـاتلين الفلسـطينيين المشـتبه فيـهم. فـهي لا تـؤدي إلا إلى إيقاد جذوة العنف والكراهية.

ويسـاورنا القلـق إزاء اسـتمرار إغـلاق بيـت الشـرق وغـيره مـن المؤسسـات في القـدس. ونـدعو إسـرائيل إلى وقـف الإغلاق وإعادة ملفات بيت الشرق دون إبطـاء. فمنـع بيـت الشرق من العمل يشكل نكسـة إضافيـة لاحتمـالات السـلام، إذ لم يكـن قـط مركـزاً للإرهـاب والتطـرف، بـل كـان دائمـاً ملاذاً يعين الفلسطينيين على المشاركة في المفاوضات.

ونـدعـو إسـرائيل إلى الكـف عـن هـدم منـازل الفلسـطينيين، ممـا يـهدد بخطـر إشـعال حالـة قابلـة بـالفعل للانفجار.

ختاماً، أريد أن أشدد على أن المجتمع الدولي يضطلع بمسؤولية عن مساعدة الأطراف على العودة إلى انتهاج عملية سياسية في حل خلافاتهم. ولا يجوز لنا هنا في المجلس أن نزيـد تلـك العمليـة تعقيـداً بـل ينبغـي أن نسـاعدها. وينبغـي في مناقشـاتنا اليوم أن نسـلّم بمعانـاة المدنيـين، مـن الإسـرائيليين والفلسـطينيين علـى السـواء، ونبعـث برسـالة واضحـة إلى الطرفين. فقد تآكل أساس التسوية في غضون الشهور الـ ١١

الماضية. وتقع على عاتق الطرفين الآن مسؤولية إعادة بنائه، من خلال أقوالهم وأفعالهم.

**السيد دوتريو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سوف تتكلم بلجيكا في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعرب فرنسا عن تأييدها التام لما سيقوله ممثل بلجيكا.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القدس، تبعث على الانزعاج. فالعنف يتصاعد بدرجة مؤلمة وقد واصل ذلك العنف تزايده منذ دارت مناقشاتنا الأخيرة. وقضى المزيد من الأطفال نحبهم بالأمس. ويبدو أن التاريخ يعود إلى الوراء. فها هما شعبان يعانيان ويترلقان إلى هاوية جنون انتحاري قاتل. ولا بد من نهاية لهذا المنطق الجهنمي. ولا بد من أن تكون للسلام اليد الطولى.

ويحسن مجلس الأمن صنعاً بأن يجعل قيد نظره من جديد هذه التطورات الخطيرة، التي لا يسعنا إلا أن نستنكر تصاعدها المأساوي المميت. وقد حان الوقت لكي نكسر المنطق العقيم المتمثل في القوة والعنف، ونتأكد دون إبطاء من تجديد الحوار بشأن التماس حل سياسي للصراع الأليم الذي يمزق منذ مدة تزيد على نصف قرن منطقة تتسم بأهمية عاطفية وتاريخية وروحية خاصة للكثيرين منا.

وينبغي أن يتمثل هدفنا الثابت في استعادة سيادة القانون، وتوجيه الجهود التي يبذلها الطرفان وكل من يمدون لهما يد المساعدة على وضع حد للعنف والتخفيف من حدة التوترات والعودة إلى طريق المفاوضات الرامية إلى إحلال السلام الدائم والعادل والأمن. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتسخير الثقل الأدبي والسياسي الذي تتمتع به الأمم المتحدة في دعم دينامية حقيقية للسلام. فليس ذلك الثقل هيّناً، ويمكن أن يصبح باتحادنا، شديد الفعالية. وفي وقت يتهدد الخطر السلام والأمن، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية شقّ المسار وسط لعبة عقيمة قاتلة قوامها تبادل الاتهامات والاستفزازات والعدوان.

ولا يستطيع المجلس أن ينهي العنف أو يختم سلاماً للطرفين، ولكنه يستطيع أن يساعدهما وأن يحثهما على ذلك بتيسير المبادرات القائمة والجهود التي يبذلها مختلف شركاء الفلسطينيين والإسرائيليين بحثاً عن حل، لا سيما الولايات المتحدة، التي تعد مساندتها جوهرية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والبلدان العربية ذات النوايا الحسنة كمصر والأردن، والأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص.

ونرى أن في وسع الأمم المتحدة أن تسهم إسهاماً مفيداً، بالنظر إلى أن مفاوضات السلام قد انهارت وأن دورة العنف تفلت من نطاق السيطرة بدرجة متزايدة. كما نرى أنه ما لم يكن مجلس الأمن متحداً فإنه لا قِبل له بأن يجعل صوته مسموعاً في مسألة على هذا القدر من الصعوبة، أو أن يؤثر في مسار الأحداث.

ولكي نفعل ذلك، لا بد من أن نستند إلى قاعدة مشتركة متفق عليها من الجميع. ولدينا بالفعل قاعدة من هذا القبيل، هي التوصيات الواردة في تقرير ميتشل. وقد رحب مجلسنا، برئاسة السفير كوننغهام، بذلك التقرير في ٢٢ أيار/مايو. كما أنه دعا الطرفين إلى البدء فوراً باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات التقرير. وتتضمن تلك التوصيات كل العناصر الضرورية للعودة إلى الهدوء واستئناف عملية السلام، وهي إنهاء العنف وإعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات.

ويجب أن يبذل الفلسطينيون جهدهم الكامل بنسبة ١٠٠ في المائة للحيلولة دون أعمال الإرهاب وقيام المدنيين بإطلاق النار. فالإرهاب ممقوت لا مبرر له وغير محتمل مهما كان مصدره. وقد أكدت فرنسا والاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات في عدة مناسبات استنكارهما للعنف الإرهابي

الأهوج وأعربا عن تعاطفهما العميق مع الضحايا وأسرهم. وقد التزمت السلطة الفلسطينية لدى موافقتها على التوصيات الواردة في تقرير ميتشل بمنع أعمال الإرهاب وإطلاق النيران من الأراضي الخاضعة لسيطرقما.

وتشكل التوصيات الواردة في تقرير ميتشل توازناً ومجموعة من التدابير المطلوبة من كلا الطرفين. وقد التزمت إسرائيل بدورها لدى الموافقة على تلك التوصيات بالوقف الفوري غير المشروط للعنف. وتخطئ الحكومة الإسرائيلية إذا اعتقدت أن مما سيجعل في الإمكان العودة إلى الهدوء تدمير المنازل والمحاصيل الزراعية الفلسطينية، وانتزاع الممتلكات، وعمليات الإعدام بدون محاكمة، والعدوان العسكري على المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وإغلاق المؤسسات والممتلكات الفلسطينية في الأراضي وفي القدس واحتلالها غير المشروع، كإغلاقها بيت الشرق وسرقة محفوظاته.

فتدابير القمع الانفرادية التي تطبق بصورة جماعية ضد الشعب الفلسطيني انتهاكاً للالتزامات التي قطعتها إسرائيل على نفسها في مدريد منذ ١٠ سنوات تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ومن واجب إسرائيل بوصفها عضواً في الأمم المتحدة أن تحترم هذه الصكوك، وأن تحترمها كذلك في القدس، حيث لا يجوز تغيير الوضع القائم انتظاراً لتسوية سلمية نهائية.

يجب وقف تلك الأعمال غير المشروعة وإلغاؤها. ويجب أن يعاد بيت الشرق ومحفوظاته إلى الفلسطينيين دون إبطاء. فلن تؤدي تلك الإجراءات الانفرادية إلا إلى زيادة إضعاف السلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، الذي لا يزال اليوم، رغم ذلك، الشخص الذي من الضروري لإسرائيل بل لا محيص لها عن التحاور معه. ويجب أن تنسحب إسرائيل إلى المواقع التي احتلتها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن توقف كل أنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات الموجودة وإنهاء إغلاق الأراضي وتحويل الدخل الذي تستحقه السلطة الفلسطينية إليها.

وسيكون من المصطنع فصل الأمن عن السلام. فهما متلازمان وفصلهما سيؤدي إلى منطق التطرف والإرهاب بجميع أشكالهما. وبدون اضطلاع الرجال والنساء في فلسطين وفي إسرائيل بالعمل بشجاعة وبمسؤولية لن يتمكن الفلسطينيون الصغار، الذين لم يعرفوا في حياقم إلا أفق مخيمات اللاجئين المسدود، من التخلص من العيش بعد الآن في كرب لافتقارهم إلى مستقبل أو في فراغ لانعدام آفاق الطموح الشخصية والمهنية والأسرية والسياسية. ولن يتسنى في يوم من الأيام تبديد ظلال الانتقام والكراهية والاضطهاد والإرهاب إلا بالإجراءات التي تتخذ بشجاعة، مثل الإجراءات التي اتخذها هذان الرجلان العظيمان اللذان ضحيا بروحيهما - وأفكر في اسحق رابين وأنور السادات.

وأود أن يكون لي حلم، حلم شرق أوسط متصالح يضم فلسطينيين يعيشون على أراضيهم، بما في ذلك في القدس، في ظل كرامة دولة ديمقراطية مستقلة قادرة على البقاء يكون لهم فيها الحق؛ شرق أوسط يضم إسرائيليين يعيشون في سلام في دولة ذات حدود آمنة معترف بها، تعمل على إدماج نفسها في منطقة في سلام، بتشجيع من جيرانها.

ويتطلب هذا الطريق إلى السلام العودة إلى الهدوء واستئناف الحوار السياسي بين الطرفين واستئناف المفاوضات بغية إرساء سلام دائم وعادل على أساس مبادئ القانون وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وبهذه الروح، كما سبق أن ذكرنا في مناسبات عديدة هنا وفي أماكن أخرى، نعتقد أن

إنشاء آلية رصد محايدة في الميدان، وهي جزء من امتداد أعمال لجنة ميتشل، بمجرد اتفاق الطرفين، من الممكن أن تساعد الفلسطينيين والإسرائيليين في جهودهم الرامية إلى تخفيف حدة التوتر والإسهام في ضمان النتائج التي يجري تحقيقها.

وفي مواجهة هذه الحالة المفجعة، لا يمكن للمجتمع الدولي أو لمجلس الأمن أن يستسلم لليأس أو القنوط. يجب علينا ويمكننا أن نعمل على جمع القوى الإيجابية في صف واحد من أجل إحياء دينامية ترمي إلى تخفيف حدة التوترات وإرساء السلام بالتعاون الكامل مع الطرفين كليهما.

**السيد إحسان** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لقد شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية تفاقما خطيرا في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي القدس الشرقية. ونشعر بأشد القلق إزاء استمرار العنف ومستواه الذي ارتفع ارتفاعا مزعجا بصفة يومية وسبّب في خسائر عديدة في الأرواح وفي معاناة إنسانية لا تطاق. وهذه الحالة، فضلا عن تأثيرها على عملية السلام، تمثل تهديدا للأمن والسلم في المنطقة وتستدعي أن يدرسها مجلس الأمن، نظرا لدور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا، أيدنا بشدة طلب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عقد اجتماع طارئ للمجلس. ونثني عليكم، السيد الرئيس، لاستجابتكم لهذا الطلب.

إن مجلس الأمن لا ينظر في هذه القضية للمرة الأولى كما أنه لا يتصرف في فراغ. ونرى أن للمجلس دوره المشروع الذي يجب أن يضطلع به في الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. فالمجلس، بقراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، دعا إلى إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث المفجعة التي وقعت في الأيام القليلة السابقة لاتخاذ ذلك القرار. ودعا المجلس الأمين العام إلى أن يواصل متابعة الحالة ويحيط المجلس علما. وتذكرون أن المجلس دعا كذلك إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على الأساس المتفق عليه، الذي يرمي إلى التوصل إلى تسوية نهائية للمسألة، هذه برأينا، معايير تؤكد استمرار أهمية الإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن هذه القضية.

وقد أكد متكلمون سابقون اليوم فداحة الحالة، كما عالجها المجتمع الدولي في الأيام القليلة الماضية. ونشعر بقلق بالغ إزاء المعاناة الإنسانية التي يتسبب فيها العنف المستمر، فضلا عن الكشف عما لم يتحقق بعد من عملية السلام في الشرق الأوسط. ومما يسهم، بلا شك، في هذا الكشف دينامية الأحداث، من ناحية، والسياسة المتخذة من جانب واحد لتطبيق القوة العسكرية، من ناحية أخرى.

ومن الواضح أن حلقة العنف تقاوم الجهود الرامية إلى وقفها. والأسباب ليست بعيدة لمن يريد التعرف عليها. فإبقاء الحصار والإغلاق الاقتصادي والتدمير وغيره من التدابير غير المشروعة في الأراضي المحتلة واستمرار أنشطة الاستيطان، كلها عوامل تعترض سبيل إنهاء العنف. ويجب على المجلس أن يعالج هذه القضية بعناية. فبينما عدَّد تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق - لجنة ميتشل - التوصيات الموجهة للطرفين بوضوح، نشهد محاولات لتحاشي تنفيذها.

وكما جرى في محافل أخرى متنوعة مؤخرا، يجب أن يؤكد المجلس أن من الأهمية القصوى في الوقت الحالي التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، دون أي شروط مسبقة. ومما يؤسف له أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في الميدان لا تبعث بمؤشرات مشجعة من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد استثمر المجتمع الدولي استثمارا ثمينا في عملية السلام، وبخاصة بعد اجتماع شرم الشيخ. وننوه بجهود الوساطة هذه ونرحب بها. ومن المتوقع أن يواصل رعاة هذا الجهود جهودهم، وبخاصة بالنظر إلى التدهور

الشـديد في الحالـة الـتي تهـدد القـاعدة المتفـق عليـها لعمليـة السلام.

ونؤيـد بشـدة الـرأي بـأن الحالـة الراهنـة المضطربـة تستدعي مشاركة المجتمع الـدولي علـى نحـو مسـتمر وأكـثر فعالية. ولهذا، تؤيد بنغلاديش بشدة فكرة إنشاء آلية رصد تساعد الطرفين على تنفيذ توصيات اللجنة. ولا يوجد مجال لتشويش غـرض هـذه الآليـة. فمـن الواضـح أن الادعـاءات والادعاءات المعارضة بشأن صدق أحد الطرفين أو الطرف الآخر قد استمرت وقتا كافيا. وقد آن الأوان لكي يـدرك الجميع أن الطرفين في حاجة إلى مساعدة في تحقيق ما أخفقا في تحقيقه بمفردهما حتى الآن.

لقـد وافق الطرفـان على أن ينفـذا توصيـات اللجنـة تنفيذا كاملا وشاملا. ويجب على المجلس أن يضطلع بـدوره في مساعدتهما على تحقيق ذلك الهـدف بإنشـاء آليـة رصـد ذات طابع دولي. وسيكون من مزايا هـذه الآليـة الحيـاد في التعرف على العوامل الـتي تقاوم إنهاء حلقة العنـف الحاليـة، وفي رصد الجهود الـتي يبذلها الطرفان بما يتفق والتوصيـات، وبالتـالي في ممارسة النفوذ المهدئ للحالة، الـذي تشـتد إليـه الحاجة.

وتثـني بنغلاديـش علـى مبـادرات الأمـين العـام في الأشهر القليلة الماضية، بما فيها زيارته للمنطقة في حزيران/يونيه، كجزء من جهوده المتواصلة لإيجاد حل سياسي للأزمة يرتكز على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونؤيد تماما الهدف المعلن لزيارته، وهو الضغط على الطرفين لتنفيذ جميع توصيات لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق. ونرحب بصفة خاصة بجـهوده أثنـاء زيارتـه لحفـز الطرفـين علـى اسـتئناف المفاوضات مبكرا. ونرى أنه أكد بحق على ضرورة الاتصال السياسي بين الطرفين فيما يتعدى المحادثات المتعلقة بالأمن.

كما أنه اعترف بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل مع الطرفين لكي يقنعهما بتنفيذ خطة ميتشل.

ونـرى في مناقشـة اليـوم مسـؤولية المجلس وولايتـه وواجباته كذلك، بما يتفق مع القرارات السابقة. ونعتقد أن المجلس يجب أن يدعو الطرفين إلى الامتناع عن الأعمال التي تناقض روح اتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه مؤخرا. ورغم العنف الواسع الانتشار الذي تخلل وقف إطلاق النار، فإننا نعتقد بـأن الاتفـاق لا يـزال يمثـل نقطـة الانطلاق لأي عمل مثمر.

ولكن إلى جانب التدابير التي تحدد خطة عمل تنت خطوطها العريضة، يجب اتخاذ إجراءات مناسبة أيضا على الصعيد السياسي - إجراءات تؤثر على الحالة في الميدان. والسياسة الاسرائيلية المتمثلة بالعقاب الجماعي وعمليات القتل المستهدف والحصار والحرمان الاقتصاديين، والتدابير التي اتخذتها مؤخرا، مثل احتلال بيت الشرق وغيره من المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة وحولها، هي في المقام الأول أعمال لا بد من عكس مسارها، ليس لأنها غير مشروعة فحسب، بل لأنها أعمال تسهم في تدهور حالة هشة بالفعل وتصعد أزمة الثقة بين الطرفين أيضا.

وما حققته السياسة الإسرائيلية من الخنق الاقتصادي للشعب الفلسطيني ولاقتصاده موثق على نحو جيد. وتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ المرفوع إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحت البند المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“ من جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، يشير إلى ”إجراءات الإغلاق الصارمة الداخلية والخارجية ...، التي ألحقت خسائر واسعة النطاق بالاقتصاد الفلسطيني قضت على النمو الذي

شهده هذا الاقتصاد على مدى أكثر من ثلاث سنوات“. (A/56/123-E/2001/97، الفقرة ٥).

وفي ظل خسارة ٥٠ في المائة من الدخل وزيادة البطالة إلى ثلاثة أمثال، أحدث ذلك أثرا مدمرا على معيشة الشعب الفلسطيني. والأمين العام يحث في خلاصته على استئناف النشاط السياسي المؤدي إلى تسوية عادلة، والنشاط الاقتصادي المؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية. ويتيح ذلك منظورا مفيدا للعمل من جانب المجلس. وتؤيد النداء الموجه إلى مجتمع المانحين لتقديم المساعدة المالية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وننوه بالدور الهام الذي تؤديه في إرساء الأسس التي تكفل للاقتصاد الفلسطيني القدرة على البقاء والاستمرار. ونحث إسرائيل على العودة عن سياسة الإغلاق والحصار الاقتصادي، وأن تنقل دون إبطاء الإيرادات التي تحجبها عن السلطة الفلسطينية منتهكة بذلك الاتفاقات المبرمة.

إن واقع الحالة الراهنة يتطلب تضافر العمل في المجلس. ولكن يجب ألا يستخدم غياب توافق الآراء ذريعة لعدم قيام المجلس بالبت في هذه المسألة. ونحث جميع الأطراف المعنية بقوة على تقييم الحالة من زاوية ما يتوقع من المجلس في مثل هذا الوضع. ونرى أن المجلس يتحمل مسؤولية للدعوة إلى التنفيذ الفوري لتوصيات لجنة ميتشل ولإطلاق عملية سياسية قادرة على الاستمرار. ونعتقد أن الحالة الراهنة، إذا تركت للزخم الذي ولدته، لا يحتمل أن تؤدي إلى أية نتيجة مفيدة. ولا بد أن تحل لغة السلام محل لغة القوة. وما زال الواقع المؤلم متمثلا في عدم وجود هذه الإمكانية طالما استمرت سياسة الإجراءات العسكرية الانفرادية المنتظمة، مما يشكل انتهاكا لقواعد القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وعلى مجلس الأمن أن يؤيد فكرة إنشاء آلية للمراقبة.

**السيد الجراندي** (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، تنعقد جلسة مجلس الأمن في ظرف دقيق يتسم بالخطورة البالغة، حيث أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس مسرحا لأخطر الممارسات الإسرائيلية منذ العملية الاستفزازية التي استهدفت الحرم الشريف في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن التصعيد الخطير الذي يستهدف الشعب الفلسطيني بلغ هذه الدرجة من الفظاعة، لعدم تمكن مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية رعاية الأمن والسلم في كافة أنحاء العالم، من الاضطلاع بمسؤولياته كاملة مما أعطى إشارة خاطئة للحكومة الإسرائيلية للتمادي في ممارساتها تجاه المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وحرماتهم ومقوماتهم الاقتصادية.

ويأتي اجتماع المجلس اليوم للتعبير عن الضرورة الملحة التي طالما طالب بها المجتمع الدولي من أجل وضع حد لهذا التصعيد الخطير الذي جعلت منه سلطة الاحتلال الإسرائيلية سياسة في التعامل اليومي مع واقع كان يقتضي، بالأحرى، تطبيقا نزيها وكليا للشرعية الدولية كسبيل أوحد للخروج من دوامة العنف التي تغذيها الآلة الحربية لإسرائيل.

لقد تعمدت الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع الشعب الفلسطيني انتهاج أساليب قمعية تتنافى مع أبسط القيم الإنسانية والقوانين الدولية وكرامة وحقوق الإنسان حسب ما أكد ذلك تقرير السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن الحكومة الإسرائيلية التي ترفض الالتزام بقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي واتفاقات مسيرة السلام ابتداء من مدريد إلى شرم الشيخ، ترسم لنفسها سياسة أصبحت مفضوحة للظهور بمظهر الضحية وبكونها في حالة دائمة للدفاع عن النفس. فأي حقيقة هذه والواقع أن الآلة الحربية

الإسرائيلية سخرت بشتى أشكالها ولا سيما بالأسلحة المحظورة دوليا لضرب المدنيين الفلسطينيين وتجويعهم ومصادرة ممتلكاقم وتدنيس حرماقم وانتهاك المناطق الواقعة تحت السيادة الفلسطينية واحتلال بيت الشرق في القدس المحتلة والعديد من المؤسسات الفلسطينية المعترف بشرعيتها ضمن الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

وقد وصل الأمر بالصلف الإسرائيلي إلى حد اعتماد سياسة التصفية الجسدية تجاه المسؤولين الفلسطينيين، في حين أن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي تعتبر سياسيا وقانونيا دفاعا شرعيا عن النفس في مواجهة غير متكافئة هدفها إخضاع إرادة الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه الوطنية المشروعة ومواصلة احتلال أراضيه. فعلى مجلس الأمن وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يقف اليوم في هذا الظرف الدقيق الذي تعيشه المنطقة، وقفة حازمة ليضع حدا نهائيا لسياسة المراوغة والتسويف التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ومحاولاتها الالتفاف على القرارات الدولية والاتفاقيات المبرمة بينها وبين الجانب الفلسطيني وأن يحثها على اعتماد أسلوب الحوار والجنوح إلى السلام.

ومهما عظمت الآلة الحربية الإسرائيلية وتواصل الصلف الإسرائيلي فإن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لا يمكن طمسها، كما أن ما تنتهجه إسرائيل من سياسات متنوعة لضرب الإرادة الفلسطينية وإحباط تطلعاتها لن تبلغ غايتها. إن التضحيات اليومية للشعب الفلسطيني تعد خير دليل على قوة إرادته وعزمه على مواصلة كفاحه المشروع لبناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

وإن وفد بلادي يشدد مجددا على أنه لا خيار غير السلام والتمسك بالمسار التفاوضي على أساس الشرعية الدولية لإخراج منطقة الشرق الأوسط بأسرها من دوامة العنف والتصعيد الخطير المنبئ بعواقب وخيمة قد تستعصي معالجتها إذا ما فات الأوان.

لقد عبر الجانب العربي في القمة الطارئة بالقاهرة والقمة العادية بعمان عن التزامه الثابت بالسلام كخيار استراتيجي. كما أن الشعب الفلسطيني متمسك بالخيار السلمي وملتزم باستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها على أساس الشرعية الدولية والمرجعيات والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام في مدريد سنة ١٩٩١.

فعلى المجتمع الدولي أن ينتهج إزاء هذه المعضلة سياسة غير انتقائية وأن يلتزم الجميع وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بمختلف المرجعيات المتفق عليها لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وعدم السماح مجددا للجانب الإسرائيلي بالتنصل من التزاماته السابقة.

وتبقى في نظرنا حماية الشعب الفلسطيني، كما دعا إلى ذلك الرئيس زين العابدين بن علي في القمتين العربيتين بالقاهرة وعمان، وكما أكد ذلك قرار الدول الصناعية الثماني في اجتماعها الأخير بجنوة، مطلبا قائما بالنظر إلى الممارسات الإسرائيلية تجاهه، لإيفاد مراقبين دوليين من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين الذين تنطبق عليهم اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالمدنيين زمن الحرب. وبهذه المناسبة نجدد طلبنا لعقد اجتماع الأطراف السامية لهذه الاتفاقية حتى تضع المجموعة الدولية إسرائيل، قوة الاحتلال، أمام مسؤولياتها القانونية تجاه المدنيين الفلسطينيين.

كذلك يجب اعتماد ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن قمة شرم الشيخ في تقريرها (تقرير ميتشل) من توصيات هامة من شأنها أن توقف دوامة العنف وتضع حدا لسياسة الاستيطان وتوفر الحماية للشعب الفلسطيني.

ويجدر بنا التأكيد في هذا الصدد على ضرورة إحداث آلية مراقبة قصد تطبيق التوصيات الواردة في تقرير ميتشل وتوصيات مجموعة الدول الصناعية الثماني من أجل خلق المناخ المناسب لاستئناف المفاوضات.

كما يعد في هذا السياق احتلال بيت الشرق والعديد من المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية المعترف بشرعيتها بين الطرفين تراجعا خطيرا.

لا سلام عادلا وشاملا في المنطقة بأسرها دون إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وانسحاب إسرائيل من الجولان السوري ومن كافة الأراضي اللبنانية.

وفي هذا الصدد تؤكد بلادي على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن بكامل مسؤوليته إزاء الشعب الفلسطيني من خلال حمايته وتأمين حقوقه المشروعة مما يجنِّب المنطقة مخاطر الانزلاقات التي تهدد الأمن والسلم فيها.

**السيدة لي** (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): لقد دخل الصراع في الشرق الأوسط مرحلة خطيرة جديدة. وبلغت دورة العنف مستويات تنذر بالخطر وتتجه فيما يبدو نحو الخروج عن السيطرة. وتثير هذه الحالة الخطيرة القلق لدى المجتمع الدولي وتقتضي اهتمام مجلس الأمن بصورة عاجلة.

وسنغافورة تشجب بأقوى العبارات جميع أعمال الإرهاب. ونعرب عن شعورنا العميق بخيبة الأمل إزاء استمرار أعمال العنف والاستفزاز بلا هوادة التي تصاعدت بالفعل، بالرغم من شتى جهود الوساطة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الأمين العام. وتحتاج الأطراف الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى مساعدة خارجية للخروج من دورة العنف.

وسنغافورة على استعداد للاستماع إلى أية مقترحات تساعد في تخفيف حدة التوتر وتؤدي إلى وقف العنف والأعمال العدوانية وتجمع الطرفين كليهما مرة أخرى على طاولة التفاوض، وتنهض في نهاية الأمر باحتمالات إقرار سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

ونعتقد بأن تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، تقرير ميتشل، يمثل أفضل أمل لتقديم إطار عمل مشترك بين الطرفين لاتخاذ خطوات متبادلة لتخفيف التوتر ووقف الأعمال العدوانية. وهو تقرير شامل ومنصف وموضوعي. والأكثر أهمية من ذلك أن الطرفين كليهما وافقا على توصياته.

ومما يؤسف له، أن بصيص الأمل الذي قدمه تقرير ميتشل قد ضعف مع زيادة ترسيخ العنف. والمطلوب بذل جهد عاجل ومتجدد لبدء تنفيذه بصورة تامة وعلى الفور.

وترى سنغافورة أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر فيما ينبغي له القيام به للمساعدة في تنفيذ تقرير ميتشل. وتبذل الأطراف الرئيسية حاليا جهودا مستمرة مكثفة بالفعل، بما في ذلك الولايات المتحدة وبلدان المنطقة، وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم ويعزز تلك الجهود. وينبغي أن يبحث مجلس الأمن في مسألة طلب الأمين العام، الذي قام بدور جوهري في عقد اجتماع شرم الشيخ، أن يساعد في تنفيذ توصيات تقرير ميتشل.

ولكي يتسنى لمجلس الأمن أن يحدث أثرا حقيقيا وبناء بشأن هذه الحالة المتفجرة، نعتقد بقوة بأن من الأهمية أن يعمل مجلس الأمن في صف واحد بشأن هذه القضية الحرجة. إن مصداقية مجلس الأمن معرضة للخطر. وإرسال مجلس الأمن رسالة لا لبس فيها وموحدة يمكن أن يترك أقوى أثر لدى الأطراف المعنية.

وفي نهاية المطاف، يتعين على الأطراف المعنية أن تتخذ قرارا استراتيجيا خاصا بها لتحاشي العنف والعودة إلى مسار السلام. ومن الواضح أن لا بديل عن مناقشة قضايا

الأمن والحدود وقضايا الدولة إلا من خلال المفاوضات على أساس مبادئ عدم حيازة الأراضي بالقوة وحق الدول في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها. وكلما ابتعدت الأطراف عن ذلك، تقوضت تلك المبادئ. وكلما سارعنا في مساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات تقرير ميتشل، نكون قد سارعنا في وقف العنف وإنهاء فقدان الحياة بلا معنى.

**السيد كونجول** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): لا يزال وفدي يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط، مما تسبب في إصابات ووفيات كثيرة معظمها بين المدنيين الفلسطينيين. لقد استمر العنف منذ ما يقرب من سنة في تخريب الأراضي الفلسطينية المحتلة وأصبح أكثر شدة. إن تزايد العنف يبدد ليس فحسب الثقة في عملية السلام، بل يعرِّض للخطر أيضا التضحيات، ويضيع كل ما استثمر من وقت وطاقة حتى الآن في السلام والأمن في المنطقة.

وتتواصل أعمال القتل بلا محاكمة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية بقتل الفلسطينيين بمعدل متسارع خطير. هذه ممارسة مرفوضة ولا بد من شجبها. الحالة على أرض الواقع في الوقت الحاضر أصبحت تنذر بالخطر ومتفجرة. ولا يزال المئات من الضحايا الأبرياء بمن فيهم الأطفال والنساء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يعانون بسبب ما يبدو وكأنه عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ الخطوات الضرورية لاجتثاث جذور العنف. ولا تزال عمليات الموت مستمرة في التصاعد يوما تلو الآخر. فقدان الأرواح في أي حالة مسألة مأساوية، ولكن عندما يكون تجنب فقدان الأرواح ممكنا، تصبح المسألة غير أخلاقية.

لقد أصيبت احتمالات إقرار سلام دائم في الشرق الأوسط بأضرار بالغة بسبب الأحداث الأخيرة. وإذا لم تتخذ الخطوات الملائمة على الفور، فإن هناك خطرا كبيرا في أن الشرق الأوسط بكامله قد يتورط في حرب شاملة. ولا أحد يرغب في هذا بالتأكيد.

يتعين علينا نحن في مجلس الأمن أن نتحمل مسؤولياتنا. وشتى قرارات مجلس الأمن تظل دون تنفيذ، ولا يزال السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال. وفي الوقت الحاضر تتوجه أنظار المجتمع الدولي مرة أخرى على نحو أكثر تركيزا إلى مجلس الأمن، الذي يتحمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية عن التدخل في الحالة ووقفها من التدهور أكثر مما هي عليه. وليس ثمة خيار أمام المجلس إلا أن ينشغل على نحو نشط ويتخذ الإجراء الضروري لاحتواء العنف الجاري حاليا ويشجع تدابير بناء الثقة بين الطرفين كي يتسنى استئناف محادثات السلام.

ويحث وفدي إسرائيل على إنهاء جميع أعمال العنف والاغتيالات المستهدفة. وتشجب موريشيوس بقوة استخدام القوة المفرط وبصورة عشوائية والعنف ضد الشعب الفلسطيني. ونشجب بقوة أيضا الاحتلال الإسرائيلي لبيت الشرق في القدس الشرقية وإغلاق مبان أخرى تابعة للسلطة الفلسطينية. بيت الشرق رمز للسلام ولكرامة الشعب الفلسطيني؛ واحتلال إسرائيل له مرفوض. وهذه الأعمال الإسرائيلية التي ليس لها ما يبررها، والتي تنتهك بصورة خطيرة الاتفاقات التي وقعها الطرفان في الماضي، من شأنها أن تزيد من إلحاق الضرر باحتمالات إحياء عملية السلام وأن تشكِّل عملا استفزازيا متعمدا. وما لم تتوقف هذه الممارسات على الفور، فسوف تزيد نزعة التطرف لدى الفلسطينيين. وينبغي وقف جميع أعمال الاستفزاز.

ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام كوفي عنان الذي طالب إسرائيل بوقف احتلالها لبيت الشرق والمباني الفلسطينية الأخرى على الفور. وينبغي أن تمارس إسرائيل

وفلسطين على حد سواء قدرا من ضبط النفس وأن يتصرفا بمسؤولية بغية منع تصعيد الحالة أكثر من ذلك.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يسفر الحصار الذي فرضته إسرائيل إلا عن زيادة سوء معاناة الشعب الفلسطيني وعن صعوبة يومية لا توصف للمقيمين في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. لقد كلّف الحصار الاقتصاد الفلسطيني ملايين الدولارات، وأسفر عن تصاعد نسبة البطالة، ويكافح الآلاف من الناس من أجل البقاء. وغني عن القول إن البطالة والبؤس والإحباط توفر أرضا خصبة للمزيد من أعمال العنف. ونطالب إسرائيل بأن تزيل على الفور جميع أعمال الحصار كي يتسنى للشعب الفلسطيني أن يستأنف أنشطته العادية.

ويذكر وفدي الملاحظات التي أبداها رئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحاق رابين ومفادها أن قدر الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا معا على نفس التربة، في نفس الأرض. وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، مع التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هما الضمان الوحيد لسلام شامل وعادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط. ولإسرائيل، أيضا، الحق في العيش ضمن حدود آمنة.

منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، دأبت مجموعة عدم الانحياز على بذل جهود حثيثة لدفع مجلس الأمن لإنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. ونحن على اقتناع بأن المجلس لو وافق على وزع قوة المراقبة هذه، لما كنا وصلنا إلى هذا الوضع اليوم.

لقد تحققت إنجازات هائلة عديدة في العملية السلمية الطويلة خلال الـ ٢٣ سنة الماضية. فمن اتفاقات كامب ديفيد في ١٩٧٨ انتقلنا إلى مؤتمر مدريد، واتفاقات أوسلو للسلام، وتفاهمات شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد عبرنا في كل مرة عن الثقة والأمل في أن السلام أصبح في متناول اليد، وفي كل مرة أصبنا بالإحباط. والآن أمامنا تقرير ميتشل الذي يوفر وسيلة صالحة للحل السلمي. وليس في إمكاننا أن نضيع هذه الفرصة.

ولقد ولّد قبول تقرير ميتشل منذ أربعة أشهر توقعات لم يمكن للأسف تحقيقها. لقد ضاع وقت طويل، ويجب ألا نضيع المزيد. ويوفر التقرير أساسا معقولا ومتماسكا لحل الأزمة واستئناف مفاوضات هادفة.

وتؤمن موريشيوس بأن على الطرفين أن يتطلعا إلى الأمام ويفكرا حالا في اعتماد تدابير بناء الثقة التي أوصى بها تقرير متشل. ونناشد السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إنهاء دوامة العنف وأن تعودا إلى طاولة المفاوضات. ونود في هذا الصدد أن نثني على كل الجهود التي بذلها حتى الآن الأمين العام، السيد كوفي عنان، في تقليل الخلافات بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. ونشجع الأمين العام، وكذلك قادة بلدان المنطقة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، على مواصلة جهودهم لإنهاء هذه المعضلة.

ونؤيد أيضا البيان الذي أصدرته مجموعة الثمانية في جنوا، بإيطاليا، والذي أكد مجددا على أن تنفيذ تقرير ميتشل هو طريق الخروج من المأزق، وكذلك وقف تصاعد العنف واستئناف العملية السياسية. ومن الواضح في مثل هذا المأزق أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر كل المساعدة، والسبل الممكنة كي يوقف الطرفان العنف ويقوما باستئناف المحادثات السلمية.

ويؤيد وفدي فكرة إنشاء آلية للمراقبة تساعد الطرفين على تنفيذ تقرير ميتشل. وهذا هو السبيل الوحيد في رأينا لضمان احترام وتنفيذ توصيات التقرير. ويدعم وفد

بلادي مثل هذه المبادرة إذا قام المجلس بدراسة الأمر، وندعو جميع الأعضاء أن ينظروا بشكل جدي في هذا الإجراء.

**السيد كور** (آيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أضم صوت وفدي إلى البيان الذي سيدلي به ممثل بلجيكا في وقت لاحق من هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي.

إنه لمما يبعث على عميق القلق والأسف لحكومة وشعب آيرلندا أن إن إمكانات حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد تضاءلت خلال الأشهر الأخيرة؛ وأن العنف قد تصاعد تصاعدا خطيرا، وأن الاستخدام المفرط للقوة يؤدي يوميا إلى موت المدنيين الأبرياء، وأن الناس يموتون مرة أخرى في هجمات عشوائية في قصف بالقنابل؛ وأن الالتزامات التي قطعها الطرفان على نفسهما يجري عكسها بدلا من البناء عليها.

ونظرا لازدياد دوامة العنف، وللأعمال التي بدت أحيانا أعمالا استفزازية متعمدة، وانعدام الاتجاه نحو العملية السلمية، فإن من الملائم للمجلس أن يتصدى مرة أخرى لهذه المسألة. ولا يمكن للمجلس أيضا أن يتجاهل حقيقة أن قرارات صدرت منذ أمد بعيد لا تزال بدون تنفيذ.

وعندما تكلمنا آخر مرة في المجلس حول هذه المسألة، في ١٥ آذار/مارس، ذكرت آيرلندا مع وفود عديدة أخرى أن استخدام إسرائيل المفرط للقوة، سيزيد من تفاقم الوضع بشكل أكبر بدلا من ترسيخ الاستقرار. وأكدنا أيضا، كما أكد آخرون، على أن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين، بالإضافة إلى كونها أعمالا سيئة بذاتها، لن تؤدي إلى تحقيق العدل الذي يتوق إليه الشعب الفلسطيني ويستحقه، وأنها ستؤدي في الحقيقة إلى تأجيل اليوم الذي سيعيشون فيه حياتهم بحرية وكرامة.

ولسوء الحظ أن التحذيرات التي صدرت عن وفود مجلس الأمن – وهي الوفود التي تضع نصب أعينها مصالح الطرفين – لم يتم التقيد بها. وقد بلغ العنف والاستفزاز مستويات جديدة، و لم يعد الطرفان مرتبطين بأي حوار. وبدلا من ذلك، فإن الحلقة المدمرة من سوء الفهم المتبادل، والإدانة المتكررة والخوف تملأ الفراغ الذي نتج عن انتهاء حوار بناء. إن الحالة شديدة الخطورة ولا يمكن استمرارها.

ويدعو الوضع الحالي إلى المزيد من الأسف لأن توصيات تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، التي يرأسها السناتور جورج ميتشل، بيّنت بوضوح وسعة أفق السبيل إلى إحراز التقدم. ودعا أعضاء مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو الطرفين للبدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات، بما فيها المتعلقة بتدابير بناء الثقة.

لقد مضى وقت طويل جدا دون إزالة العقبات في وجه تنفيذ توصيات تقرير ميتشل. ولا بد من اتخاذ خطوات فعالة وفورية لوضع حد لأعمال العنف، ويبين التقرير بوضوح ما يجب أن تفعله السلطة الفلسطينية في هذا المجال. غير أنه لن يكون من المفيد فرض شروط أحادية للبدء في تنفيذ توصيات ميتشل؛ فهذا يعني إعطاء حق النقض على تحقيق التقدم، مثل ما يريده أولئك الذين يعملون على تقويض العملية السلمية.

وليس من المفيد أيضا أن يلزم طرف نفسه بجزء من العملية فقط. وطبعا، من المهم جدا تحقيق وقف العنف والاستمرار في ذلك. وعلى أية حال، أكدنا على نقطة في آذار/مارس، ونؤكد عليها مرة أخرى اليوم، أن المرحلة الحالية من العنف نتجت بشكل رئيسي عن الإحباط الذي ولّدته سنين طويلة من الاحتلال. ويشير تقرير ميتشل إلى الإذلال والإحباط الذي يعاني منه الفلسطينيون كل يوم نتيجة للاستمرار في العيش في ظل آثار الاحتلال. وفي ظل هذه الظروف، وبدون إمكانية تحقيق حل عادل ومشرّف في

نهاية العملية، لـن يتـم تحقيـق الهـدوء الضـروري لاسـتئناف الحوار.

ويؤكد تقرير ميتشل على الصعوبات التي تشكلها المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة على العملية السلمية وهي المستوطنات التي يعتبرها المجتمع الدولي برمته غير قانونية. وقد آن الأوان منذ زمن بعيد كي تقوم السلطات الإسرائيلية بإلزام أنفسها بشكل لا لبس فيه بتجميد نشاطات بناء المستوطنات.

لقد وقع هجوم مروع بالقنابل في القدس يوم ٩ آب/أغسطس. ووقعت هجمات أخرى كان يمكن أن تؤدي إلى فقدان مماثل في الأرواح، ولكنها لحسن الحظ لم تؤد إلى ذلك. وقد قال وزير خارجية آيرلندا عند إدانته لهذا الهجوم بأنه ينبغي للطرفين الالتزام بوقف العنف وتنفيذ توصيات تقرير ميتشل، وشدد على ما يمكن خسارته بالانغماس بشكل أعمق في دوامة الهجمات والانتقام. وقال إن المفاوضات الهادفة إلى حل سلمي شامل توفر المخرج الوحيد للخلاص من دوامة العنف الحالية واحتمال حدوث صراع أوسع في المنطقة.

وتعبر السلطات الآيرلندية عن قلقها العميق لإغلاق بيت الشرق، الذي أصبح في السنين الأخيرة رمزا لتطلعات الشعب الفلسطيني من أجل السيادة، وغيرها من المؤسسات في القدس المحتلة، وكذلك الهجمات التي وقعت في الأراضي التي تم نقلها إلى سيطرة السلطة الفلسطينية وفقا للاتفاقات المؤقتة.

ونحن نتفهم عمق الشعور في إسرائيل بعد الهجمات الانتحارية المروعة بالقنابل. ونقبل تماما حق السلطات الإسرائيلية وواجبها في حماية جمهورها. ولكن الإجراء ضد المؤسسات الفلسطينية والرموز القومية الهامة بالنسبة للفلسطينيين إجراء يتخذ ضد شعب بكامله، وليس ضد قيادته، وبالتأكيد ليس ضد الإرهابيين. وهذه الإجراءات لا تخدم مصلحة السلام. وكما صرح الاتحاد الأوروبي، فإنها تتعارض مع الهدف المعلن الذي يجب أن يكون استعادة الأمن للجميع.

وما يتعارض أيضا مع هذا الهدف هو العقوبات الجماعية الأخرى ضد الشعب الفلسطيني: عمليات الإغلاق والقيود على الحركة، وما ينتج عنها من أثر مدمر على الشعب الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني، واحتجاز العوائد، الذي يسفر عن حالة مالية مأساوية للسلطة الفلسطينية، وعمليات القتل بلا محاكمة. ولا شيء من هذه الأعمال سيجلب السلام. ولا شيء منها سيقرب إسرائيل ولو بقدر قليل من التمتع بحدود آمنة يعترف بها جيرانها.

ولقد صار من الصعب بشكل متزايد على الجماهير بصفة عامة، في المنطقة وخارجها، أن تفهم لماذا يقف المجتمع الدولي بوضوح – الذي هو على استعداد متزايد للتدخل بسرعة وفعالية في قضايا السلم والأمن الدوليين الأخرى – عاجزا عن اتخاذ أي إجراء فعال ردا على الأزمة المتصاعدة في الشرق الأوسط.

ولقد قال وزير خارجية أيرلندا في بيانه بتاريخ ٩ آب/أغسطس إن الأحداث الأخيرة أكدت على الحاجة الملحة إلى آلية رصد لطرف ثالث، تخدم في هذا الوقت العصيب مصالح الطرفين.

كذلك ترحب أيرلندا بالبيان الذي أصدرته مجموعة الثمانية في ١٩ تموز/يوليه، والذي أعاد التأكيد على أن التنفيذ الكامل لتقرير ميتشل هو الطريق الوحيد للتقدم، وحدد العناصر اللازمة لفترة تهدئة الوضع وقال إن رصد طرف ثالث يقبل به كلا الطرفين سيخدم مصالحهما في تنفيذ التقرير.

وتوجد حواجز نفسية خطيرة أمام استئناف الحوار. وكان هذا واضحا في آذار/مارس، عندما أشار إليها نائب رئيس الوزراء بيريز بعبارات قوية في هذه القاعة. وتتضح هذه الحواجز الآن بشكل أكبر. لقد أرسلنا نداءات إلى الطرفين من هنا اليوم، إلا أن التقدم الحقيقي المطلوب، مثلما في صراعات أخرى عديدة، يتطلب وسطاء خارجيين يتمتعون بثقة كلا الطرفين. ويؤيد وفدي الدعوات التي أطلقت من أجل استئناف الوساطة النشطة والفعالة.

هل يوجد أي وفد هنا مستعد لأن يعلن استحالة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط؟ لقد تم إنجاز قدر هائل منذ انعقاد مؤتمر السلام الأول في مدريد قبل ١٠ سنوات، ومنذ توقيع إعلان المبادئ قبل ثماني سنوات. وكانت هناك أخطاء وانتكاسات، وعانت العملية بشكل خطير من عدم الاستمرارية. لا بد إذن من توجيه رسالة واضحة من اجتماع مجلس الأمن هذا بأنه تم إحراز الكثير وأن مصالح كلا الطرفين والمنطقة برمتها أكبر من المجازفة بتبديدها جميعها. ولهذا يرحب وفدي بالأنباء التي أفادت مؤخرا بأن نائب رئيس الوزراء بيريز سيعيد فتح الحوار مع ممثلي السلطة الفلسطينية.

إن بناء السلام في المنطقة مرتبط في نهاية الأمر ببناء ظروف العدل وإزالة التهديدات والإهانات للعدل، وتحقيق الأمن النفسي وكذلك الجسدي بوصفهما شرطين أساسيين للسلم الحقيقي، ومعالجة ما يمكن وصفه بأنه قيد الخوف – من كل جوانبه – الذي يبدو أحيانا وكأنه يتغلب على الأحكام والمشورات الأكثر حكمة. وبعد ١٠ شهور من العنف وعدم الاستقرار يجب أن تكون رسالة المجلس إلى الطرفين عرض الدعم الكامل والنشط من المجتمع الدولي لمساعدتهما في التحول مرة أخرى نحو الطريق الوحيد الممكن إلى الأمام: الحوار وبناء السلم.

**السيد شترومين** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لا يمكن حل الصراع في الشرق الأوسط بالوسائل العسكرية. نحن نتفهم الرغبة الإسرائيلية في الأمن. ولكن الفلسطينيين لديهم أيضا الحق في الأمن والتنمية. والطريق الوحيد أمام الإسرائيليين والفلسطينيين لضمان الأمن الذي يريده كل منهما هو في السير على طريق السلام. وسيكون هذا الطريق شاقا ومؤلما، إلا أنه في نهاية المطاف لا بد أن يكون هناك حل للصراع يرتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتدين النرويج الإرهاب بكل أشكاله. ويجب ألا نسمح لأعمال المتطرفين بأن تفرض جدول الأعمال. ولا بد أن يمثل مرتكبو العنف أمام القضاء وفقا للقانون. وأي نهج آخر لن يكون سوى إثارة على المزيد من العنف. وعندما يتم خفض العنف يجب بناء الثقة.

إن وزير خارجية بلادي، عضوا في لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، عمل مع الطرفين ومع الولايات المتحدة لكسر طوق الجمود الحالي. وأسعدنا ملاحظة أن كلا من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد وافقتا على التوصيات الواردة في تقرير ميتشل. لكن التنفيذ عرقلته أعمال العنف الجديدة والشروط الجديدة التي تم فرضها.

وتفهم النرويج أن الزعماء الإسرائيليين لا يريدون إعطاء الانطباع بأنهم ”يكافئون الإرهاب“. كذلك نفهم أن الزعماء الفلسطينيين لا يرغبون في إعطاء الانطباع بأنهم ”يكافئون الاحتلال“. ولكن إذا كان يراد كسر الحلقة فلا بد من الإقدام على مجازفات سياسية. والنرويج تحث الزعماء في الشرق الأوسط على تنفيذ مهمة شاقة جدا من الناحية السياسية: أن يقودوا المسيرة دون أن يعرفوا عدد من سيتبعهم فيها.

لقد حددت اللجنة بوضوح شديد طريق العودة إلى المفاوضات. وكانت الرسالة السياسية إلى زعماء الشرق الأوسط هي أنهم يجب أن يوقفوا العنف ويعيدوا بناء الثقة ويستأنفوا المفاوضات.

ولا بد أن تتبع كل من إسرائيل والفلسطينيين توصيات تقرير ميتشل وأن ينفذوها بحذافيرها. كما يجب أن يبذل كلا الطرفين قصارى جهدهما لممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس وتهدئة الوضع. ومن المهم بصفة خاصة أن يتم تجنب وتصحيح جميع الأعمال أحادية الطرف التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الاتفاقات التي أبرمها الطرفان من قبل.

وتؤيد النرويج فكرة إنشاء وجود لطرف ثالث يمكنه رصد وتيسير تنفيذ توصيات تقرير ميتشل، وتدعو النرويج الطرفين إلى الاستفادة من مثل هذه الآلية.

كذلك تؤيد النرويج بشدة ترتيبات تينيت الأمنية، التي تستهدف تأمين وقف شامل لإطلاق النار وإعادة إرساء تعاون جاد في القضايا الأمنية. ومع ذلك لا يمكن الحفاظ على وقف إطلاق النار إلا إذا كانت هناك أيضا عملية سياسية تؤدي إلى استئناف المفاوضات.

لقد أسفرت تسعة أشهر من العنف وعمليات الإغلاق المتكررة عن أثر بالغ الحدة على الاقتصاد الفلسطيني. وبصفة النرويج رئيسة للجنة الاتصال المخصصة فقد شرعت مع البنك الدولي ومنسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة في دراسة لتقييم الحالة الراهنة. ونتائج تلك الدراسة يمكن أن يسترشد بها مجتمع المانحين الدوليين في أعماله المقبلة.

يجب أن تكون المهمة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم تشجيع الطرفين على إنهاء العنف وتنفيذ وقف إطلاق النار والبدء في إعادة بناء الثقة. يجب أن نقف متحدين في هذا النهج. والاتفاق داخل مجلس الأمن ضروري.

**السيد كوليك** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): مجرى الأحداث المأساوي في الشرق الأوسط ننظر إليه بقلق بالغ في أوكرانيا. ومما يسبب الانزعاج بشكل خاص أن الاندلاع الجديد في أعمال العنف بالأراضي الفلسطينية وداخل إسرائيل يتسبب في وقوع ضحايا جدد عديدين بين السكان المدنيين الأبرياء وأيضا في تفاقم الوضع بشكل متزايد في المنطقة برمتها. ولقد أصبنا بصدمة شديدة حقا من المسلسل الأخير لأعمال العنف الدموية التي تسببت في خسائر جديدة في الأرواح وإصابات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حطمت تقريبا الآمال القليلة المتبقية في استئناف مفاوضات السلام بينهما. ويأسف بلدي على كل أعمال العنف هذه ويدينها، كما يعرب عن تعازيه لأسر ضحاياها الأبرياء.

في ٢ و ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، أصدرت وزارة الخارجية الأوكرانية بيانين في هذا الصدد. أكد البيانان بصفة خاصة على أن تاريخ الصراع في الشرق الأوسط بأكمله، وكذلك مجرى الأحداث الراهنة في المنطقة، يثبتان بأنه لا يمكن حل المشكلة بالقوة. ولا يمكن أن يكون هناك عذر للاستخدام المفرط للقوة أو لأعمال الإرهاب، بغض النظر عن دوافعها. العنف يولد عنفا جديدا، ويجلب الخصومة والعداء على العلاقات بين الجانبين ويجعل من فرص تحقيق تسوية الصراع أكثر بعدا.

وأوكرانيا تطلب إلى كلا الطرفين الاضطلاع بتدابير حازمة وفورية لتحقيق وقف إطلاق النار ووقف إراقة الدماء، ومنع المزيد من تصعيد العنف وخلق الظروف الأساسية المؤاتية واللازمة للعودة إلى طاولة التفاوض. إننا نعتقد بأن توصيات لجنة ميتشل تشكل أساسا متينا للخروج

من الأزمة المستمرة حاليا في الشرق الأوسط ولاستئناف عملية التفاوض الإسرائيلية – الفلسطينية.

وتتطلب الحالة الراهنة أن يتصرف الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون بحكمة ومرونة وواقعية مضاعفة. ومن الضروري أن يمارسوا أقصى درجات ضبط النفس وأن يظهروا العزم والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى قرارات بناءة مقبولة للطرفين.

إن الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة على أرض الواقع مثيرة للانزعاج بشكل خاص. إن الحالة تتدهور بشكل ثابت وتتسم بدينميات الهجمات والهجمات المضادة والتطرف والكراهية المتزايدين. ويبدو أن الدائرة المفرغة من العنف والثأر المتبادلين لا يمكن كسرها. ومن المؤسف حقا أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي ساعدت الولايات المتحدة على التوصل إليه لم يمكنه وقف سفك الدماء اليومي والعنف المتطرف.

نحن على اقتناع راسخ بأن الممارسة المستمرة الخاصة بالاغتيالات والاختطافات المتعمدة لأفراد فلسطينيين مختارين بعينهم وغارات الدبابات المدمرة في الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية ينبغي أن تتوقف.

ونعتقد أيضا بأن السيطرة الفعالة يجب أن تمارس على العناصر المتطرفة الفلسطينية من أجل وقف ممارسة التفجير الانتحاري للقنابل والهجمات الإرهابية، وخفض التحريض والإثارة.

ونحن مقتنعون أيضا بأن الاستئناف الأبكر للتعاون الفعال بين الطرفين في مجال الأمن، وكذلك لاتصالاتهما الواسعة على كل المستويات بشكل عام، سيساعد بشكل كبير في تخفيف العنف والرجوع إلى محادثات الوضع النهائي.

في ظل الظروف الراهنة على أرض الواقع، نرى أن فكرة إقامة آلية دولية للرصد لمساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات لجنة ميتشل فكرة مفيدة. ونرى، أن تلك الآلية تستحق المزيد من الدراسة المتأنية ويمكن أن تسهم في حماية المدنيين.

وأوكرانيا لا تزال تؤيد تأييدا تاما الجهود الانفرادية والمشتركة لراعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك جهود كل العناصر الفاعلة الدولية المشاركة في عملية البحث عن سبل وقف الأزمة الإقليمية المستمرة. وبلدي يرحب بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض ويسرنا أيضا الدور النشط للأمين العام للأمم المتحدة ومنسقه الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في الحالة الراهنة، ونشجعهما على مواصلة أنشطتهما.

وأوكرانيا عازمة، من جانبها، على مواصلة إسهامها في قضية تحقيق استقرار عام في الشرق الأوسط وتحقيق حل نهائي للقضية الفلسطينية.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أدلي الآن، ببيان بصفتي ممثلا لكولومبيا.

إننا نؤيد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن، ونحن نشارك فيها بروح بناءة جدا وبأمل خالص في الإسهام في تهيئة الظروف التي تمكن من إنهاء العنف في الشرق الأوسط واستئناف المفاوضات بين الطرفين بأسرع وقت ممكن. ونحن نفعل هذا أيضا لأننا كنا نرى دائما أن مجلس الأمن بوسعه، ويجب عليه، أن يتصرف عندما تكون هناك تهديدات يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وذلك في اتفاق تام مع المسؤوليات التي أوكلها الميثاق للمجلس.

وهذا هو السياق الذي نود أن نثير فيه بعض المفاهيم المتصلة بالحالة الحساسة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وبياناتنا نابعة من إدراك بضرورة ممارسة

أقصى حد ممكن من التعقل والحذر، وتجنب تفاقم الحالة الملتهبة فعلا.

الحالة في الشرق الأوسط يسودها تصعيد حلزوني للعنف ليس مؤاتيا لأي طرف. واستخدام إسرائيل المفرط للعنف، الذي يلحق الأذى بطريقة عشوائية بالسكان الفلسطينيين، وكذلك الاغتيال الانتقائي لأفراد فلسطينيين ممارستان لا تسهمان في قضية السلام. وبالمثل، فإن الهجمات الإرهابية التي توعز إلى مجموعات متطرفة، والتي أثّرت بطريقة عشوائية على السكان المدنيين هي أيضا غير مقبولة.

واحتلال بيت الشرق في القدس ومبان أخرى لمؤسسات فلسطينية في المناطق المحيطة بواسطة القوات الإسرائيلية، تستحق الإدانة الدولية أيضا. إنها تنطوي على وقائع خطيرة ذات مغزى سياسي هام، تنتهك الاتفاقات الموقعة من قبل بين الطرفين وتعطل بناء الثقة بين الطرفين. ونحن ندعو حكومة إسرائيل إلى الانسحاب من هذه المباني.

إن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني لا تسهم أيضا في تهيئة الظروف المواتية لعملية سلام حقيقية. ونحن نود أن ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني ماليا، وندعو إسرائيل إلى إنهاء الحصار والقيود التي تخنق الاقتصاد الفلسطيني الضعيف.

لقد أذيع أن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط قال إن أكثر من ثلث الفلسطينيين يعيشون دون مستوى الفقر. ووصف المصدر نفسه الحصار، وهو الأسوأ منذ الحصار الذي فرض في ١٩٦٧، بأنه يسبب انخفاض الموارد المالية للسلطة الفلسطينية التي وصلت إلى ٢٢ في المائة من ميزانيتها الإجمالية بنهاية عام ٢٠٠٠.

ونحن نعتقد أن توصيات تقرير ميتشل المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ يجب تأييدها وتنفيذها تنفيذا تاما، وعلى وجه الخصوص تلك التي تشير إلى إنهاء العنف، وإعادة تأكيد التعهدات التي قطعها الطرفان على نفسيهما حتى الآن، وتنفيذ تدابير لبناء الثقة لتيسير استئناف المفاوضات.

إننا نعترف بأن المجتمع الدولي اتخذ مبادرات متنوعة لتحقيق هذه الأهداف نفسها. وكولومبيا تؤيد تأييدا تاما هذه الجهود وتشجع العناصر الفاعلة المشاركة في المجتمع الدولي على ألا تتراجع عن جهودها. لكننا، إذ نفعل هذا، نود أن نعرب عن قلقنا بشأن النتائج الضئيلة التي ترتبت منذ بداية هذه المرحلة من العنف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الشرق الأوسط.

لذلك، نعتقد أن مجلس الأمن له بالفعل دور يجب أن يؤديه بطريقة مسؤولة لمنع وقوع المزيد من الاستقطاب بين الطرفين وللمساهمة في مساعدتهما على إيجاد حلول بديلة للعنف المتصاعد. ونحن نعتبر أن مهمة المجلس جهد يتفق مع تلك الجهود التي تبذلها عناصر فاعلة أخرى في المجتمع الدولي وتكملها، بما فيها، بطبيعة الحال، أعمال الأمين العام. ولذلك، نعتقد أن عمل المجلس ينبغي أن يوجه أساسا نحو التنفيذ التام لتوصيات تقرير ميتشل. إن تلك الوثيقة رحب بها أعضاء المجلس يوم ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا عملنا بشكل موحد تحمينا القوة التي يوفرها توافق آراء سياسي قوي بين كل الأعضاء.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد الناصر** (قطر) (**تكلم بالعربية**): السيد الرئيس، أود في البداية أن أستهل كلمتي هذه بتقديم التهانئ لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس من هذا العام. وإنني على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم وواسع معرفتكم ستقود مجلس الأمن إلى النجاح الذي نبتغيه. ويعبر وفد بلادي عن بالغ تقديره لسلفكم سعادة السيد وانغ

دنغوا، المندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على الكفاءة التي أدار بها أعمال المجلس خلال فترة رئاسته. كما أتوجه إليكم بالشكر على عقدكم هذا الاجتماع الهام للنظر في التطورات المأساوية والخطيرة المستمرة التي تجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشريف.

يجتمع المجلس هذا اليوم في أحرج فترة يمر بها الشعب الفلسطيني أطفالاً ونساء وشيوخاً من معاناة على أيدي القوات الإسرائيلية، من أجل كفاحه لاسترجاع حقوقه الأساسية في وطنه بمقتضى قرارات الشرعية الدولية التي حان الوقت لأن تحترمها جميع الدول والحكومات دون ازدواجية في المعايير، من أجل صيانة مستقبل هذه الشرعية ذاتها في كافة أرجاء العالم بما يضمن المساواة والعدل بين مختلف شعوب العالم دون تمييز.

إن ما يحصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة لهو خرق واضح من قِبل إسرائيل لاتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير القانونية ذات الصلة بحقوق الإنسان، إضافة إلى اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب لعام ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

إن الشعب الفلسطيني الذي يطالب بحقه الشرعي في الحياة والسيادة الوطنية يواجه شبابه كل يوم بالحجارة أحد الجيوش الأكثر تسلحاً في العالم والمتحصن وراء دروع الدبابات الثقيلة والسيارات المدرعة والطائرات العمودية القتالية. إن هذه المعركة غير متكافئة، وأكثر من ذلك غير إنسانية. وإن الغارات التي تشنها إسرائيل على المباني والمؤسسات الفلسطينية، وضراوة وجبروت إسرائيل مع الشعب الفلسطيني الأعزل الذي لا يملك إلا روحه يبذلها سلاحاً وفداء لوطنه المغتصب، جعلت الفلسطينيين أكثر إصراراً على مواصلة الكفاح والانتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا ترغب إسرائيل في إنهائه عن طريق الوصول إلى اتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين.

في ساعة متأخرة من يوم الجمعة الموافق ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ قامت قوات الأمن الإسرائيلية بالإغارة على بيت الشرق ومبان أخرى تعود لمؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة وضواحيها وإغلاقها حتى الآن، وصادرت محفوظات مهمة تعود للبيت، ومن بينها عدد من الخرائط ووثائق ملكية أراض فلسطينية. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتغيير الوضع السائد بالقوة في قرية أبو ديس قرب القدس الشرقية. ويمثل هذا العمل تصعيداً خطيراً في الحملة العسكرية الدموية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ناهيك عن الاقتحام العسكري الإسرائيلي بالدبابات لمدينة جنين.

وقد أعربت دولة قطر، بوصفها رئيسة منظمة مؤتمر القمة الإسلامي التاسع، في بيان رسمي بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، ومن بين أمور أخرى، عن إدانتها واستنكارها الشديدين لقيام إسرائيل باحتلال بيت الشرق في القدس الشرقية، واعتبرت مثل هذه الأعمال الاستفزازية تجاوزاً خطيراً وخرقاً فاضحاً لكل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتعرّض عملية السلام للانهيار الكامل. وحثت دولة قطر على ضرورة التزام إسرائيل بكافة المواثيق وقرارات الشرعية الدولية، ودعت المجتمع الدولي إلى إدانة هذا العمل بشدة، كما دعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي للقيام بمسؤولياتهما في العمل على وقف الممارسات الإسرائيلية الجائرة التي لا يمكن تبريرها. لقد صدر هذا كإعلان رسمي من وزارة خارجية قطر وكوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة تحت الرمز A/55/1027-S/2001/784.

وأعربت دولة قطر كذلك في بيان رسمي بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ عن إدانتها واستنكارها للتصعيد الإسرائيلي الخطير المتمثل في اعتزام المجموعة الدينية المتطرفة وضع حجر الأساس للهيكل المزعوم في حرم القدس الشريف، وما يشكله من استفزاز للمشاعر الدينية، واعتبرته تحدياً وعدواناً على حرمة المقدسات الإسلامية، وأكدت أن مثل هذا العمل الإجرامي يعد انتهاكاً لحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة وتراث الحضارات الإنسانية، وتحدياً سافراً لمشاعر شعوب الدول العربية والإسلامية، وما يتبع ذلك من تفجير للأوضاع في المنطقة، علاوة على ما يمثله من مخالفات للقوانين والأعراف الدولية.

وناشدت دولة قطر في هذا الخصوص المجتمع الدولي، وبالأخصّ مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية، لتحمل مسؤولياتها لمنع هذا الاستفزاز. وأكدت دولة قطر، رئيسة المؤتمر الإسلامي التاسع، الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل لاستعادة حقوقه المشروعة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، داعيةً إسرائيل إلى التجاوب مع كافة المبادرات والجهود الدولية لإحلال السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وقد صدر هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، دعا حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، رئيس مؤتمر القمة الإسلامي التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى انعقاد المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١، في العاصمة الدوحة بدولة قطر، لدراسة الأوضاع الخطيرة التي تشهدها فلسطين من جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد على الشعب الفلسطيني. واستمع المؤتمر إلى الكلمة الهامة التي تفضل حضرة صاحب السمو بإلقائها. وبعد المداولات والمناقشات المستفيضة التي دارت في الاجتماع مستهلة مضمون بيان القمة الإسلامية التاسعة التي سميت ''انتفاضة الأقصى، انتفاضة استقلال فلسطين''.

وخشية تدهور الحالة الأمنية واستفحالها إلى وضع يهدد بالخطر المنطقة كلها، ورغبة في توفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني من ممارسات القمع الإسرائيلية الخطيرة، قرر المؤتمر دعوة مجلس الأمن الدولي للاجتماع لاتخاذ القرارات الكفيلة بتأمين حماية دولية للفلسطينيين ودرء خطر العدوان الإسرائيلي الغاشم، والعمل على تهدئة الأوضاع بما يسمح باستئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة وشاملة كفيلة بعودة السلام إلى ربوع منطقة الشرق الأوسط.

وكلّف المؤتمر اللجنة الوزارية للمتابعة، التي شكلها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر ورئيس القمة الإسلامية التاسعة، بمواصلة مهامها فوراً في الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، تخصص لبحث الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفلسطين والتراع العربي الإسرائيلي، وأن تعتبر اللجنة نفسها في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

عقد مجلس الأمن اجتماعاً بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بطلب من رئيس اللجنة الوزارية المنبثقة عن القمة الإسلامية التاسعة، سعادة الشيخ حمد بن جاسم آل جبر آل ثاني، وزير خارجية دولة قطر، وبتكليف من سمو أمير دولة قطر ورئيس مؤتمر القمة الإسلامية التاسع، لبحث الأوضاع التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وأكد سعادة وزير الخارجية في كلمته أمام مجلس الأمن على أن الضرورة تقتضي وبشكل ملحّ أن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، باتخاذ إجراءات فورية لتأمين

حماية دولية للشعب الفلسطيني ووضع حد للعنف وجرائم القتل والتدمير الدائرة ضد الفلسطينيين، وضمان سلامة وقدسية القدس الشريف، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية. وإنه يعتقد أن السلام في المنطقة ورخاء الشرق الأوسط مستقبلاً يتوقف على ما يقره مجلس الأمن الموقر، وهذه أمانة حمّلهم إياها بما يقتضيه الضمير الإنساني.

إننا نؤكد في هذا الصدد ما جاء في كلمة وزير الخارجية بضرورة توفير حماية دولية لأبناء الشعب الفلسطيني، ونديـن أعمال العنف التي ترتكبها القوات الإسرائيلية، واستخدامها المفرط للقوة، التي أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وندعو إسرائيل بصفتها سلطة الاحتلال إلى الالتزام الدقيق بمسؤولياتها القانونية، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب. وندعو للاستئناف الفوري للمفاوضات ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط، وعلى الأسس التي تم الاتفاق عليها، دون المزيد من تدهور الموقف والامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلا فإن مصداقية وسلطة الأمم المتحدة معرضتان للخطر. وأن أؤكد كذلك أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ما زالا يوفران إطار عمل قابلا للتطبيق من أجل تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

أخيرا، إن المساس بالأماكن الدينية، وأقصد هنا القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومحاولة تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والعمراني والتراثي والحضاري لهذه المدينة المقدسة، يشكل استهزاء خطيرا بمشاعر أكثر من مليار مسلم حول العالم، وقد يكون الشرارة التي تحرق آمال السلام في المنطقة. وعليه، فإن القدس الشريف لا يزال محور أية تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ولن يكون من المستطاع تحقيق السلام في المنطقة دون إعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وهذه الحقوق تشمل حقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وتمكين الجانب الفلسطيني من السيادة التامة على الحرم القدسي الشريف.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، ويسرني بصفة خاصة أن أرى دبلوماسيا بمهارتكم وحنكتكم وخبرتكم يرأس المجلس، الذي لا يبدو أن عطلته الصيفية قد خففت مطلقا من جدول أعمالنا أو قللت مسؤولياتنا، بعد دبلوماسي لامع آخر، السفير وانغ، ممثل الصين، الذي أثرى المنظمة من خلال الأسلوب الممتاز الذي اضطلع به بالرئاسة أثناء فترة ولايته.

الواقع أنه إذا كانت هناك منطقة واحدة في العالم تسترعي الانتباه العاجل لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس فهي الشرق الأوسط، حيث نشهد مأساة جارية مفعمة بالتهديدات والمخاطر يبدو المجتمع الدولي مرة أخرى ضعيفا ومستسلما ولا حيلة له أمامها.

ومن رفض إلى رفض، ومن اضطهاد إلى اضطهاد آخر، ومن أزمة إلى أخرى، انتهى الأمر بالإحباط إلى السيطرة على الأمل، وفقدت إلى الأبد دينامية السلام التي بدت في الأفق إلى عهد قريب جدا.

وروح أوسلو، التي استمر أثرها رغم الخلافات ورغم تراكم نواحي الإحباط والنكوص، وعدم احترام الالتزامات التي جرى التعهد بها، وعمليات الانتزاع والفظائع التي ترتكب ضد شعب لا دفاع له، والاغتيالات التي تستهدف المناضلين الفلسطينيين، هذه الروح أصبحت بالية

في الأسابيع القليلة الماضية إلى حد أنه يبدو من غير الواقعي أن نواصل الحديث عن عملية السلام، بل وأكثر من ذلك، عن بعثها في نهاية المطاف.

والاضطهاد غير المحدود الذي يلقاه الشعب الفلسطيني، الذي حوصر وظهره إلى الحائط، وأخضع لجميع نماذج التهديد والإهانة، وحرم من حرية الكلمة والحركة وأطلق عليه وابل من القذائف والصواريخ والقنابل وهوجم بالحماقة القاتلة للدبابات والطائرات الحربية والعمودية، قد أحبط الآمال الأخيرة في السلام وأرسى عنفا وفوضى وكربا على نحو دائم في المنطقة.

ورغم المناشدات التي صدرت على نحو متزايد في الأسابيع القليلة الماضية من جميع العواصم في شتى أنحاء العالم، من موسكو إلى واشنطن، ومن بروكسل إلى بريتوريا من أجل الاعتدال وضبط النفس، يواصل القادة الإسرائيليون حملتهم الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني، دون أي تأمل أو ندم، بنهب دياره وممتلكاته، واغتيال أطفاله وتهديد السلطة الفلسطينية، التي ما زالوا يضعفونها ويدمرونها ويصرون في نفس الوقت على أن تواصل احتواء وكبت آمال شعبها.

ولم يسلم أي مكان عام أو خاص أو أي موقع ديني أو دنيوي. واستهدفت القوات العدوانية الإسرائيلية أو دمرت أو أغلقت أو احتلت موقع السلطة الفلسطينية في أبو ديس، ومراكز الشرطة، والمباني العامة والمنازل الخاصة، ومؤخرا جدا بيت الشرق، وهو مكان رمزي سام للروح الفلسطينية والهوية الفلسطينية، إن كانت له هوية. واليوم، أصبح كل شيء ذريعة لشن الغارات والاعتداءات على المدن الفلسطينية، التي لا يمكنها أن تدافع عن نفسها ضد انقضاض القوات والدبابات والمدفعية، التي تخمدها وتخنقها في كل مرة. والواقع أن عددا من هذه المدن والبلدات يقع الآن تحت حصار وقد يجري في أي وقت نهبه أو تدميره أو احتلاله في انتهاك لاتفاقات أوسلو والاتفاقات التي تلتها ووقّعت عليها السلطة الفلسطينية، والتي يبدو، بكل أسف، أن إسرائيل تعطيها أهمية ضئيلة كتلك التي تعطيها للتوبيخات التي تصدر عن المجتمع الدولي عندما تنتهج إسرائيل سياسة الإرهاب والقمع.

والحالة كما تبدو اليوم في الشرق الأوسط تثير القلق بصفة خاصة، وإن لم نتوخ الحذر فقد تنذر باندلاع نيران على نطاق أوسع وأخطر، وحدوث مآسي جديدة وأخطار جديدة في منطقة من العالم سبق أن عانت الأمرين من الحروب والصراعات التي لم ينجم عنها سوى الموت والدمار والخراب.

ولكن لا يزال من الممكن عكس مسار منطق المواجهة. ولا يتطلب ذلك إلا أن يقرر المجتمع الدولي، أي مجلس الأمن، الذي عهد إليه الميثاق بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، أن يعمل في نهاية المطاف بالسرعة والحزم والتصميم الذي تتطلبه خطورة الحالة.

فيجب عليه، أولا، أن يدعو إلى التنفيذ الكامل والفوري لتوصيات تقرير ميتشل، الذي امتدحه المجتمع الدولي بأسره على أهميته وأكد صلاحيته، وإلى التقيد الصارم بوقف إطلاق النار، وهو أساس الإنشاء السريع لآلية محايدة للمراقبة.

ويجب عندئذ أن يبعث في أقرب وقت ممكن مراقبين دوليين بغية الإشراف على التقيد الفعال بوقف إطلاق النار وضمان الحماية والأمن اللذين يحتاج إليهما السكان المدنيون الفلسطينيون.

ويجب أن يتطلب كذلك استعادة بيت الشرق ومكاتب السلطة الفلسطينية دون تأخير أو شروط تفرض على أصحابها الشرعيين، وأن يوضع حد للعدوان والغارات والحملات العقابية ضد المدن والمجتمعات المحلية الفلسطينية.

ويجب أن يحمل إسرائيل في نهاية المطاف على أن تنصاع على نحو دقيق وكامل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وفضلا عن ذلك، فإن المشاركة الأكبر من جانب الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يتمتع باحترام وثقة الطرفين المعنيين، قد تكون مفيدة وتأتي في الوقت المناسب وتساعد على تخفيف حدة العنف والتوتر في المنطقة، ولا يسع الجزائر إلا أن تشجع على ذلك بكل جدية.

هذا هو ما يجب على هذا المجلس أن ينجزه لكي لا تقع المنطقة برمتها ضحية للعنف. ومع ذلك، لا يمكن التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية إلا من خلال احترام الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، الذي اتفق عليه رسميا في مدريد، وبالتالي من خلال استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعلى مجلس الأمن أن يتصرف، وأن يتصرف بسرعة. فهذا دوره وتلك مسؤوليته. ومصداقية مجلس الأمن متوقفة على ذلك، كما يتوقف عليه مستقبل منطقة تجد نفسها في مفترق طرق، في صيف المخاطر هذا الذي لم نشهد له مثيلا من قبل.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة.

لا يزال هناك حوالي ٣٠ متكلما على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة المجلس، سأعلق الجلسة الآن وحتى الساعة الثالثة عصرا.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.